تقصيات نقدية في المرتكزات السوسيولوجية لمفهوم التنمية المستدامة

أ.د. علي اسعد وطفة(*)

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مفهوم التنمية المستدامة بوصفه مفهوما استراتيجيا أبدعه العقل الإنساني ووظفه في مواجهة أشكال التخلف بأبعاده كلها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك بحثا عن أرقى صورة من صور التقدم الإنساني. ولا يخفى على الباحثين بأن مفهوم التنمية المستدامة قد جاء استجابة حيوية وتاريخية لمنظومة من المشكلات والتحديات الإنسانية التي تتعلق بوضعية التوازن بين ثلاثية الإنسان والبيئة والطبيعة، ومما لا شك فيه أن مفهوم التنمية المستدامة يوظف اليوم ليقدم رؤية نظرية واستراتيجية عملية لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والبيئية التي يواجهها المجتمع الإنساني كنتيجة طبيعية للتنمية الجائرة ، التي أدت إلى مشكلات التلوث، والفقر والفاقة، والحروب، والاحتباس الحراري، وتدمير الغطاء النباتي، والإضرار بالمحيط الحيوي، حيث أصبحت التنمية نفسها خطرا على الإنسان والطبيعة نفسها.

وضمن هذا التصور تتناول دراستنا الحالية إشكالية الغموض في مفهوم التنمية المستدامة، ولا سيما في تشابكه وتداخله مع نسق من المفاهيم التنموية المتواترة، ويشمل هذا التناول مختلف المضامين التنموية والسوسيولوجية والتاريخية والفلسفية للمفهوم بوصفه استجابة حضارية للتحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المعاصرة. وفي النهاية تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة المنهجية حول طبيعة المفهوم ونشأته

(*) استاذ بجامعة الكويت- كلية التربية دولة الكويت

ووظيفتــه ودوره التاريخــي فــي التجاوب مع قضايا العصــر وتحدياته. **الكلمات المفتاحية**: التنميــة الاقتصادية، التنمية الإنســانية، التنمية المســتدامة، سوســيولوجيا التنمية، الاستدامة، النمو الاقتصادي.

مقدمة:

اســتقطب مفهوم التنمية المســتدامة اهتمام الإنســانية في العقود الأربعة الماضية، وفرض حضــوره بقــوة فــي الجامعــات والمؤسســات الأكاديميــة ليشــكل محــور اهتمــام العلمــاء والمفكرين، والشــغل الشاغل للمنظمات الدولية والإنسانية، وقد تجسد هذا الاستقطاب في تواتر المؤتمرات والندوات والقمم الدولية التي عقدت لمناقشــة قضايا التنمية المستدامة واستحقاقاتها التاريخيــة في مختلــف أرجاء المعمــورة. وقد اثارت هذه القضايا التنموية اهتمام المؤسســات الاقتصادية الدولية مثــل صندوق النقد الدولي، البنــك الدولي، ومنظمة التجــارة العالمية، التي توجهــت إلــى تمويــل منظومــات متكاملة من برامــج التنميــة المســتدامة في مختلــف أنحاء العالم.

وفــي مســارات هــذا الاهتمــام الدولــي والأكاديمــي بقضايــا التنمية المســتدامة ولدت قناعة راســخة بأنه يمكن للتنمية المســتدامة أن تشــكل المنطلــق الموضوعي والمنهــج الفعال فــي مواجهــة أغلــب المشــكلات والتحديــات الاجتماعيــة والاقتصادية والبيئيــة التي تواجه المجتمع الإنساني المعاصر، وخاصة هذه التي تواجه البلدان النامية كقضايا: التخلف، والفقر، والأميــة، والعدالــة الاجتماعيــة، والتصحــر، والتلــوث، وغيرها مــن المشــاكل الاجتماعية والبيئية الأخرى.

ويأتي هذا الاهتمام الكبير بالتنمية المستدامة تحــت تأثيــر الأوضــاع الاقتصاديــة المتفاقمة والتحديــات الاجتماعيــة التي يواجهــا الكوكب فــي هذه المرحلة الحيوية من تاريخ الإنســانية. فالعالــم الــذي نعيــش فيــه يتميــز بخاصيتــي الازدحــام والتكاثــف الســكاني الهائــل، فعلى صفائــح هذا الكوكب يعيش اليوم أكثر من ٧,٥ مليار إنسان، أي ما يقارب من ٩ أضعاف سكان الكرة الأرضية الذين عاشــوا فــي بداية الثورة الصناعية عــام ١٧٥٠. وما تزال هذه النســب الســكانية تتزايد بوتائر متســارعة جــدا ويقدر خبراء الســكان أن عدد ســكان الكرة الأرضية ســيصل إلى ٨ مليارات في عام ٢٠٢٠، ويقدر بعضهم الآخر أن هذا العدد ســيرتفع تقريبا إلى ٩ مليارات في عام ٢٠٤٠ ميلادية.

وبمقتضى هذه الكثافة السكانية الهائلة، فإن الملاييــن من الناس يبحثون عن موطئ قدم لهم في مجال الحياة الاقتصادية والمادية، ومن أجل هذه الغاية يكافح الفقراء من أجل الحصول على الغــذاء، والميــاه الصالحة للشــرب، والرعاية الصحيــة، والمــأوى وهي الحاجات الأساســية التي تمنحهم شروط الاستمرار على قيد الحياة. أمــا الميســورون من الناس الذين يعيشــون في شــروط حياة آمنــة فإنهم يعملون علــى تحقيق مزيد من الرخاء ويعملون على تحســين شروط الحياة بحثا عن مســتقبل أكثر إشــراقا لأبنائهم. وفــي ضمن صيرورة التقدم التكنولوجي الهائل فإن ســكان البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع يأملــون أن تقــدم لهــم التطــورات التكنولوجية مستويات أعلى من الرفاه والرخاء.

وفــي هذا الســياق يمكن القول إن مشــكلة الفقر تشــكل واحــدة من أخطــر التحديات التي

تواجهها الإنسانية اليوم، فالعالم الذي نعيش فيه اليوم ينشطر على نقيضين اجتماعيين: **الثراء الفاحش للأغنياء من جهة، والفقر المدقع للفقراء من جهة أخرى**، فمليارات من البشر في ضمن هذه المعادلة يتمتعون بطول العمر والصحة الجيدة التي تفوق حدود التصور بالمقارنة مع الأجيال السابقة، وفي طرف هذه المعادلة يترامى عالم بائس آخر عالم يعيش فيه ما لا يقل عن بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة يوما بيوم. ويواجه أكثرهم فقرا تحديات الموت والحياة في كل يوم بسبب الفاقة الهائلة التي تتمثل في الجوع وعدم كفاية التغذية، ونقص الرعاية الصحية، وحالة التشرد، والافتقار إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الصالحة.

وفي مواجهة هذه المخاطر الكبرى البيئية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الإنساني اندفعت النخب السياسية والفكرية إلى وضع تصورات جديدة ونظريات اجتماعية استثنائية لمواجهة هذه المخاطر ومجابهة هذه التحديات، فانبثق مفهوم (التنمية المستدامة) كحصاد للجهود والفعاليات العلمية والفكرية والأممية التي بذلها المفكرون والباحثون في مختلف أنحاء العالم وقد شكل هذا المفهوم المنطلق المنهجي والمنصة العلمية والفكرية في مواجهة التحديات الإنسانية الجديدة، وقد برهن هذا المفهوم على فعالية كبيرة في قدرته على مجابهة مختلف التحديات المصيرية التي يواجهها المجتمع الإنساني.

أن الأسئلة الحيوية التي فرضت نفسها وكانت في أصل ولادة مفهوم التنمية المستدامة هي: كيف نواجه هذه التحديات التي تتعلق بنضوب الثروات الطبيعية وزيادة عدد السكان؟ أي كيف يمكن تحقيق هذا التوازن الخلاق بين تزايد البشر وتزايد احتياجاتهم من جهة، وبين تراجع الموارد الطبيعية والاقتصادية في المعمورة من جهة أخرى؟ ما السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الإنسانية المتنامية من دون إلحاق الضرر بالموارد والبيئة والمحيط الحيوي؟ كيف نحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية القادمة ونلبي احتياجات الإنسان المعاصر في الآن الواحد من دون استنزاف البيئة والموارد الطبيعة؟

في ضمن هذا الحقل من التفكير والبحث عن حلول شاملة للاختناقات والأزمات والتحديات الكبرى اتجه المفكرون والعلماء الى البحث عن نمط من التنمية لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي سواء على الصعيد المحلي أم العالمي. عن تنمية حقيقية متوازنة تقوم أساسا على وضع استراتيجيات تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة وتحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية.

فالاقتصاد العالمي في صيروراته وآليات اشتغاله لا يأخذ صورة اقتصاد غير عادل فحسب بل صورة اقتصاد يهدد الحياة على الكوكب كله بما يشتمل عليه من بشر وكائنات حيّة، لأنه ببساطة اقتصاد يقوم على استنزاف البيئة وتدمير الموارد الطبيعة التي تشكل المصدر الحيوي للبشر من أجل البقاء على قيد الحياة، فالتنمية الكلاسيكية الجائرة بدأت تشكل تهديدا للبيئة والطبيعة والموارد ومصدرا

للأوبئة والكوارث الطبيعية التي تواترت بقوة تدميرية هائلة في الآونة الأخيرة.

أن الاقتصاد العالمي الضخم بفعالياته المدمرة يولد أزمة بيئية هائلة، تهدد رفاه الإنسان وبقائه، ويشمل هذا التهديد مختلف أنواع الكائنات الحية الموجودة على هذا سطح الكوكب. وهذه المخاطر البيئية الحيوية ترتد بدورها لتشكل خطرا على الحياة الإنسانية وغيرها من أشكال الحياة في عدة مستويات واتجاهات وجبهات. فالإنسانية بفعاليتها ونشاطاتها الصناعية والبيئية تحدث تغيرات سلبية عميقة وجوهرية في مناخ الأرض؛ وتؤثر في مصادر المياه العذبة؛ وتهدد كيمياء المحيطات والبحار وغير ذلك من مكونات البيئة التي تتعلق بالشجر والماء والغذاء والنبات والحيوان. وقد عظمت هذه الآثار السلبية وتواترت بشكل مخيف يهدد الحياة على الأرض ويعطل دوراتها الطبيعية في تجديد مواردها ومصادرها، مثل: المياه، والنيتروجين والأوكسجين والكربون ومختلف المكونات الكبرى للطبيعة التي تشكل المصادر الأساسية للحياة النباتية والحيوانية، ونحن بالتأكيد لا نعرف بدقة درجة هذه التغيرات ومستوياتها وتوقيتها وآثارها، ولكننا نعرف ما يكفي لكي نفهم أنها خطيرة جدا ومدمرة للغاية، وهي تغيرات مدمرة لم يسبق لها مثيل منذ بداية الحضارة الإنسانية التي يؤرخ لها من عشرة آلاف عام.

وفي غمرة هذه التحديات والوضعيات الإشكالية التي فرضت نفسها على الحياة الإنسانية المعاصرة بدأ العلماء والمفكرون والباحثون يبحثون عن السبل الكفيلة بإنقاذ المجتمع الإنسانية من الكوارث الكبرى المحتملة وعملوا على طرح نسق من الأسئلة الإشكالية في محاولة منهجية لتقديم إجابات موضوعية وتاريخية عنها ومنها: كيف يمكن للمجتمع الإنساني أن يرسم حدود العلاقات الآمنة بين الناتج العالمي الإجمالي وتزايد سكان الأرض مع مرور الوقت وحركة الزمن؟ ما عوامل النمو الاقتصادي ومتغيرات مساراته الإنمائية في إطار علاقاته مع التنمية المستدامة؟ لماذا يستمر الفقر ويتزايد في الوقت الذي تتزايد فيه الثروات الإنسانية؟ كيف يمكن للمجتمع الإنساني أن يعمل في ضمن مؤسساته وسياساته على الحد من مفارقات التفاوت الحاد في الدخل والثروة والسلطة بين الدول والناس في المجتمع الإنساني؟ هل يستطيع الفقراء الهروب من مصيرهم؟ وهل يمكن للبشر التغلب على مفارقات الصراعات الطبقية والتفاوت في الموارد والمشاركة في السلطة؟ وكيف يمكن للإنسانية أن تواجه تحديات التصادم الكبرى بين الاقتصاد العالمي وبين البيئة الطبيعية المادية؟ وهل هناك ثمة طريقة لتغيير مسارات هذا التصادم وإيجاد السبل المناسبة لتحقيق التوافق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية؟ هذه هي الأسئلة الحيوية التي تطرحها التنمية المستدامة بوصفها منهجا فكريا وإطارا نظريا يبحث في إشكالية الماهية والوجود بين البشر ومكونات الطبيعة.

إشكالية البحث وأسئلته:

شكل مفهوم التنمية بمشتقاته ومضاعفات تطوره وانشطاراته في دائرتي الزمان والمكان تحديا فكريا وإشكاليا أمام الباحثين والدارسين. ومن يراقب تطور المفاهيم التنموية منذ نهاية الحرب الثانية حتى اليوم

سيجد تدفقا كبيرا في المفاهيم وتكاثفا أعظم في الدلالات والمعاني المتداخلة بين هذه المفاهيم حتى أصبح من الصعوبة بمكان إدراك أبعاد هذه المفاهيم المشوشة المتداخلة ولاسيما في مستويات الدلالة والمباني والمعاني. فالباحث يجد نفسه أمام مفاهيم متعددة للتنمية مثل: النمو، والتنمية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الإنسانية، والتنمية البشرية، ثم التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية. وأمام هذا التدفق من المعاني والدلالات لمفاهيم التنمية يواجه الباحث والدارس حالة من الشعور بالتشويش والفوضى وعدم القدرة على إدراك هذا التضخم الكبير في المفاهيم الدالة على التنمية بوجه عام، هذه المفاهيم مصابة بمتلازمة التداخل والتشابك والتجانس ومن الصعوبة بمكان أن نفصل بينها وأن نحدد معالمها وحدودها. وهذه الفوضى في المفاهيم وهذا التداخل والتشويش الحادث في معانيها يطرح نفسه برأينا إشكالية معرفية تحتاج إلى من ينظر فيها ويجلوها ويتأمل في دلالاتها وإسقاطاتها التاريخية. وإذا كان التداخل عميقاً وشاملاً في هذه المفاهيم فإن اكثرها تطورا هو مفهوم التنمية المستدامة يطرح نفسه مفهوما عالميا شموليا لمعنى التقدم اذ أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات العلمية والدولية، وهذه الشمولية التي يتميز بها هذا المفهوم جعلته واحدا من أكثر مفاهيم العصر تعقيدا وتموجا وجعلت من فهمه في سياقات التاريخية والحضارية إشكالية علمية ومعرفية بالغة الأهمية والخطورة لهذا أن هذا المفهوم يتطلب تأويلا وتحليلا وتأملا في نشأته وتطوره كي يصبح واضحا ومستساغا وحيا في دائرة الوعي المعرفي والأكاديمي للطلاب والباحثين والدارسين.

هذا الإشكال الحضاري في مفهوم التنمية المستدامة لا يعني أن المفهوم لم يحظ بنصيبه من البحث والتحليل والمقاربات الأكاديمية بل يمكن أن نرصد مئات الدراسات والبحوث والمقاربات العلمية، فالتنمية المستدامة مفهوم العصر بامتياز، وما نعنيه أن المشكلة ليست في قلة البحوث والدراسات التي تناولت المفهوم بل في كثرتها وتعددها وهي نوع من الكثرة التي زادت من التعقيد في إدراك ابعاد المفهوم نظرا للتعدد الهائل في النظرة إلى المفهوم من منصات إيديولوجية وفكرية فائقة في تنوعها وتعددها وتشاكلها.

وفي الميدان الجامعي وجدنا في مسار تفاعلاتنا الأكاديمية أن مفهوم التنمية المستدامة يحتل مكانه الغامض في وعي أساتذتنا وطلابنا وباحثينا وهو الغموض يؤشر على ضعف وتيرة الوعي الأكاديمي بطبيعة المفهوم ودلالاته لاسيما بالأبعاد التاريخية والإنسانية لهذا المفهوم.

إزاء هذه الوضعية الإشكالية حول الوعي الأكاديمي بمفهوم التنمية المستدامة ودرجة تداخله مع المفاهيم التنموية الأخرى ومن منطلق أهميته الحضارية والتاريخية وجدنا لزاما علينا وفي ضمن اهتماماتنا الأكاديمية أن ننظر في المفهوم من منطلق رؤية سوسيولوجية تاريخية تضع هذا المفهوم وفي ضمن الوضوح العلمي بإسقاطاته ومداراته التاريخية ودلالته الحضارية بطريقة تتسم بالوضوح والمرونة والسهولة، وقد راعينا في مقاربتنا للمفهوم توخي البساطة وابداع منهج

جديد يوضح بصورة لا تقبل التشويش الصورة العلمية والتاريخية والأكاديمية للمفهوم في إطار تغطيته للعصر في مسارات نمائه وتقدمه.

وفي ضمن هذه الإشكالية راينا أن هذا المفهوم يكتنز في أعماقه رؤى ونظريات ذات طابع فلسفي وكيف لا يكون ذلك وهو نتاج مخاض مخضرم من الممارسات العلمية الاقتصادية والفلسفية على مدى خمسة عقود متعاقبة ومتواترة عبر الزمن هذه الرؤية الإشكالية توجب علينا أن نضع مجموعة من التساؤلات الهادية لنشاطنا الأكاديمي وفي ضمن المعالجة المنهجية للمفهوم وهي:

- ما حدود وابعاده مفهوم التنمية الاجتماعية ضمن مسارات التطور التاريخي؟.

- ما المضامين السوسيولوجية والفلسفية التي أصلت لمفهوم التنمية المستدامة في مسارات تطوره؟

- ما طبيعة العلاقة التي تربط بين مفهوم " التنمية المستدامة" وبين المفاهيم التنموية الكلاسيكية مثل: "التنمية البشرية" و"النمو" و"التنمية الاقتصادية" و"التنمية الشاملة"؟

- ما الخصائص الفلسفية والسوسيولوجية للمفهوم بوصفه مفهوما شموليا للجوانب الوجودية المختلفة في علاقة الإنسان بالطبيعة والمجتمع؟.

هذه هي الأسئلة الموجهة للبحث والمحددة لمساراته الأكاديمية.

١- رؤية سوسيوتاريخية لمفهوم التنمية:

لم يولد مفهوم التنمية المستدامة في فراغ سديمي ولم ينبت كفطر بري في أرض قفراء، فللمفهوم تاريخ وجذور تمتد إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهر مفهوم النمو أولا، ثم تلاه مفهوم التنمية الاقتصادية، فأعقبه مفهوم التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية، ثم جاء المفهوم التنمية المستدامة تتويجا علميا وتاريخيا للمفاهيم السابقة. وبعبارة أخرى لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته» بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي، ويشكل هذا المفوم استجابة موضوعية للتحديات والمشكلات التي يواجهها المجتمع الإنساني كما يأتي انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال والتي سعت لإيجاد حلول عاجلة للازمات البيئية وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان من أجل ضمان استدامة التنمية [١].

وقد شهد مفهوم التنمية ثلاث مراحل تاريخية:

تصدر مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic development) المرحلة الزمنية الأولى وهي المرحلة التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينيات [٢]. وكان مفهوم "النمو" (Growth) في البداية يركز في قياس مستويات الدخول المادية ولا سيما النتاج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من هذا الناتج، وقد عرّف بأنه ما يحققه الناتج القومي من نمومن دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية الاجتماعية للحياة الإنسانية[٣]، وقد اتضح القصور الكبير

فـي دلالة هذا المفهوم الذي اتخـذ طابعا أحاديا فـي المجال الاقتصادي، ومن ثم تطور المفهوم ليأخـذ صورة مفهـوم «**التنميـــة الاقتصادية**» (Economic development) حيث عرفت التنمية " أنها العملية التي من خلالها نتحقق من متوسـط نصيب الفرد مـن الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السـلع والخدمات المنتجـة, فضلا علـى إحداث تغييـر في هيكل توزيـع الدخـل لصالـح الأفـراد" [٤]. وهـذا التعريـف يدل على تطور جديـد لمفهوم التنمية الذي يراعي التحولات الأساسـية في الاقتصاد وبنيتـه التحتية. ومن مزيـد من التوضيح فإن التنمية الاقتصادية تهـدف إلى تغيير بنيوي في الاقتصاد من أجل توفير حياة اجتماعية أفضل، بينما يقتصر النمو على توزيع مكاسـب التنمية علـى أفراد المجتمـع لرفع مسـتوى الرفاهية، ومن هذا المنطلق فإن التنمية الاقتصادية أشمل من النمـو، فهي تعني نمواً عـلاوة إلى التغيير البنيوي في البنيـة التحتية للاقتصاد. ومن أجل توضيـح هذا التبايـن بين المفهوميـن يمكن أن نورد المثال الاتي: يعود النمو الكبير في الدخل القومي فـي الدول المصدرة للنفـط إلى ارتفاع أسـعاره في السـوق أو إلى زيـادة الإنتاج، هذا ارتفاع في الدخل القومـي لكن بدون تنمية لأن هذا التغيير في الدخل القومي لم يأت نتيجة تغيير فـي الأبعاد المختلفـة للمجتمع مـن اقتصادية، اجتماعية، سياسية وغيرها" [٥].

وتمحـورت المرحلـة الثانيـة حـول مفهـوم التنميـة الإنسـانية (Human development) التـي غطـت الحقبـة الزمنيـة الممتـدة من بداية السـبعينيات حتى نهايـة الثمانينيات في القـرن الماضي، حيث تطـور مفهـوم التنميـة الاقتصادية ليشـمل أبعـادا اجتماعية وثقافية فضـلا على مكوناته الاقتصادية تحت عنوان " التنمية الإنسانية" إذ تجاوز مفهوم التنمية بعده الاقتصادي المحضه ليشـمل مختلـف القضايا الاجتماعيـة والثقافية والإنسـانية حيث بـدأ يركز في تحقيـق الرفاه الإنساني بمختلف تجلياته الاجتماعية والإنسانية وشكل منصة لمواجهة مشكلات الفقر، البطالة، والأمية،والتي سميت بالثلاثي الخطير [٦]

فـي المرحلـة الثالثـة سـاد مفهـوم التنمية المستدامة (Sustainable development) وانتشـر بصـورة غيـر مسـبوقة ويؤرخ لهذه المرحلة بداية التسعينات حتى أيامنـا هذه، ويأتي هذا المفهوم تعبيرا عن تطورات جديدة تتعلـق بمنظومة من التحديات البيئيـة والاجتماعية التي تتمثل في اسـتنزاف المـوارد وغيـاب العدالة بين الـدول والأجيال المتلاحقـة وتفاقم الأوضاع البيئية والاقتصادية علـى نحو تراجيدي. فالتنميـة الاقتصادية أدت إلى استنزاف كبير في مكونات المحيط الحيوي للإنسـان، وإلى تدمير الغـلاف الجوي وتلوث الهواء والماء والفقر وتفاقم المشـكلات المتعلقة بالحـروب، **وفـي مواجهـة هـذه الوضعية المأسـاوية التي تهدد البيئـة والوجود، تبرز أهميـة الحديث عـن "التنمية المسـتدامة" بوصفها شـرطا إنسـانيا لمواجهة التحديات والصعـاب التـي فرضها التطـور الصناعي والبشـري ضد الحياة. وبعبـارة أخرى هذه التحديات والمخاطر البشرية** استوجبت البحث عن تنمية جديدة من طراز جديد إلى تنمية شاملة ولكنها تنمية متوازنة تقوم على مبدأ الاسـتدامة (Sustainability). فالتنمية المستدامة تشكل منظومة فكرية تعمـل على تحقيق التوازن بين

تفاعـلات ثلاثة أنظمة كونية معقـدة: الاقتصاد العالمـي، والمجتمع العالمـي، والبيئة الطبيعية للأرض. ومن منطلـق التقصي في هذه الأزمة تحـاول التنميـة المسـتدامة بوصفها منسـجما للتفكيـر أن تبحـث فـي التغيـرات الاقتصادية والاجتماعيـة وأن تعمـل على دراسـة العلاقة بين الانفجار السكاني للأرض ٧,٢ مليار نسمة وبيـن الناتج العالمـي الإجمالي الـذي بلغ وفقا لآخر الإحصائيات ٩٠ تريليون دولار.

وهنا تخضع العلاقة بين التنمية المسـتدامة والتنمية البشرية إلى منطق التضمين والتجاوز، فمفهوم التنمية المستدامة يتضمن مفهوم التنمية البشـرية ويتجاوزه إلـى آفاق إنسـانية وثقافية أعمـق وأرحـب. وعلى هذا الأسـاس لا يمكن أن نجـد أي تناقـض جوهري بيـن المفهومين، وهـذه القاعـدة تنطبق علـى مختلـف المفاهيم التنموية في مختلف مسـتويات وتطورها. وفي ضمن هذا التوجه المنهجي يمكن تأكيد على أن التنمية المستدامة تشتمل مفهوم التنمية البشرية وتؤسـس عليه رؤية جديـدة للتنمية في منظور تكاملي شـمولي يؤكد أبعاد الاستدامة والتوازن بيـن مختلـف مكونـات الوجود ضمـن معادلة حيوية تضمن تفاعلا وتخاصبا ثرا بين الإنسان والبيئة والطبيعية والاقتصاد للحفاظ على معالم وجود الإنسـان في ضمن أطـر الحياة الطبيعية المتوازنـة. فالتنمية المسـتدامة تركز في البعد المستقبلي للأجيال القادمة وعلى البعد المستقبلي للمحافظة على البيئة والطبيعية والإنسان.

٢-مفهوم التنمية المستدامة:

يجمع مفهوم التنمية المسـتدامة بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني.

وغالبـا مـا نجـد أن الباحثيـن يركـزون جوهريا فـي مفهـوم التنمية وأصولـه اللغوية والتاريخيـة ويهملـون فـي الغالـب مفهـوم الاسـتدامة الذي يشـكل عماد المفهوم وركيزته الأساسـية. ومن أجل التمهيد منهجيا في مفهوم التنمية المسـتدامة يجـب علينا في جوهر الأمر أن نأخـذ بعين طبيعة هـذا التزاوج الخلاق بين لفظتي التنميـة Development والاسـتدامة Sustainability بوصفهمـا الركيزتيـن الأساسـيتين فـي مفهـوم "التنمية المسـتدامة" (Sustainable development)، ومن أجل هذا الكشف عن طبيعة المفهوم يترتب أن نعرفه بوجهيـه "التنمية" من جهة و"الاسـتدامة" من جهة أخرى.

١/٤- فـي أصـل الاسـتدامة - نضوب الموارد:

يجـب الاعتـراف فـي البداية بـأن مفهوم الاسـتدامة ولد تحت ضغط ما يسـمى بنضوب المـوارد الطبيعيـة واسـتنزافها في المسـتوى الاقتصـادي حيـث أدرك الباحثـون وتحديـداً الاقتصاديـون منهـم أن المجتمعات الإنسـانية تتفاعـل مع البيئة بطرق جائـرة مما يؤدي إلى تدمير المـوارد الطبيعية فـي الكوكب بصورة كلية. وهنا يتوجب علينا أن نسـتعرض العلاقة بين النضوب والاسـتدامة من خلال الدراسات والنظريات الاجتماعية والاقتصادية.

انبثق مفهوم "الاستدامة" Sustainability فـي جوهره من صلب مشـكلات قطع أشـجار الغابات التي واجهت المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشـر والتاسع عشر، حيث كان

الاقتصاد الأوروبي يعتمد على الخشب كمادة أولية في بناء المساكن والتدفئة وإنشاء المصانع والأثاث. وكنتيجة طبيعية للتحطيب المستمر تراجعت مساحة الغابات وأصبح ما تبقى منها غير قادر على تلبية الاحتياجات الصناعية في أوروبا، ومن صلب هذه الإشكالية ولدت فكرة الغابات المستدامة وذلك في عملية البحث عن حلول جديدة للخروج من هذه الأزمة، وكان الحلّ الأمثل الذي فرض نفسه هو العمل على إعادة انتاج الغابات عن طريق استنبات الأشجار في المساحات المقطوعة من الغابات، وغرس الأراضي المنكشفة بالأشجار لتعويض النقص في الشجر المقطوع وذلك من أجل المحافظة على ديمومة الغابات واستمرارها.

وقد سجل مفهوم الاستدامة أول ظهور له في اللغة الإنجليزية في مرسوم برونوي (Ordonnance de Brunoy) عام ١٣٤٦، وهو المرسوم الذي أصدره ملك بريطانيا فيليب السادس (Philippe VI) لحماية الغابات من التحطيب الجائر الذي كانت تتعرض له غابات المملكة في ذلك الحين وذلك من أجل الحفاظ على الثروة الشجرية كقوة إنتاجية اقتصادية.

وفي ألمانيا استخدم مفهوم الاستدامة (Nachhaltig) لأول مرة باللغة الألمانية في عام ١٧١٣ من هانز كارل فون كارلويتز (Hans Carl von Carlowitz) في كتابه المشهور اقتصاد الغابات (Sylvicultura oeconomica) ومن ثم استخدم في أول منظومة قانونية وضعت من أجل حماية للغابات والحفاظ على الغطاء الحيوي النباتي في ألمانيا[٧]. وقد اعتمد هذا المفهوم وأصبح واسع الانتشار والاستخدام بين العلماء البريطانيين والفرنسيين في علم الغابات مشيرين إل--ى أن الاستمرار في قطع أشجار الغابات، سيؤدي في النهاية إلى افناء الغابات وتدمير الغطاء النباتي وهذا بدوره يهدد موارد الحياة الاقتصادية والاجتماعية [٨].

وإذا كانت التنمية المستدامة فكرة تؤكد أهمية الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل، فإن لهذا المفهوم جذور فكرية تضرب في مضامين الفكر المالتوسي في أواخر القرن الثامن عشر إذ كان **لمالتوس** Thomas Malthus [٩] **قصب السبق بين المفكرين في تناول قضية العلاقة التناكسية بين السكان والموارد بطريقة عبقرية مبتكرة، في مقاله المشهور "مبدأ السكان»** (Principle of population) الذي نشر في عام ١٧٩٨ ثم أعيد نشره بعد تعديلات مهمة عليه في عام ١٨٠٣، وقد أحدثت هذه المقالة دويا اجتماعيا وفكريا هائلا في مختلف القطاعات الفكرية الدينية والسياسية والاجتماعية ما زال صداه يضرب بقوة في مسامع المعاصرين.

ويكمن جوهر المعضلة عند مالتوس في التناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء، فالسكان يتزايدون وفقا للمتوالية الهندسية التضاعفية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢...الخ)، بينا تزداد الموارد على وفقا للمتوالية الحسابية التراكمية(١-٢-٣-٤-٥-٦... الخ) وبالمقارنة بين عدد السكان والموارد سيكون الوضع كارثيا بامتياز، وقد بين مالتوس وبناء على معادلة التزايد التضاعفي للسكان أن عدد سكان الكرة الأرضية سيتضاعف كل ربع قرن، وهذا التضاعف سيستمر إلى ما لانهاية ما لم يعرقل هذا النمو موانع معينة. ويوضح

مالتوس في نظريته هذه أن هذا التزايد في أعداد السكان لن يواكبه تزايد مماثل في الموارد الغذائية كما اسلفنا، لأن قدرة الأرض على إنتاج الغذاء محدودة للغاية؛ وذلك بالنظر إلى قانون الغلة المتناقصة الذي يجعل من إنتاج الموارد الزراعية بطيئا، وهذا يعني ممّا يعني أن الفجوة بين عدد السكان والمواد الغذائية ستزداد اتساعا وستكون النسبة بينهما (٢٥٦ إلى ٩) بعد قرنين من بداية زمنية مفترضة، وفي مثل هذا الوضع الذي يختل فيه التوازن بين عدد السكان وموارد العيش، فإن النتيجة الحتمية في ذلك ستكون الزيادة في مآسي البشرية وآلامها وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كالجوع والبطالة والفقر وسوء أحوال الصحة العامة وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق.

ومن أجل تجنب المخاطر الكبيرة لزيادة السكان، الناجمة عن تناقضات النمو بين معادلة نمو السكان الهندسية ونمو الموارد الغذائية الحسابية ومن ثم تحقيق التوازن بينهما، أكد مالتوس أن هذا الوضعية ستجد لها مخرجا عبر ما يسميه «الموانع أو الحدود» التي تكبح نمو السكان وتُنقص أعدادهم، وهي ما أطلق عليها الموانع الأخلاقية والموانع الإيجابية. تقوم الأولى على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه، وذلك بتعقل الإنسان وتبصره وبعد نظره مثل العفة والزهد والرهبنة وإرجاء سن الزواج وكبح جماح النفس في أثناء الزواج، غير أن هذه الموانع لا تكفي وحدها لموازنة أعداد السكان مع الموارد لأن كثيراً من الأفراد لا يملكون النظرة الثاقبة والبصيرة النافذة، ولا تتوافر عند الجميع قوة العزيمة والقدرة على كبح جماح الشهوات وخاصة الطبقات الدنيا، متمثلة بالفقراء، لعدم وصولهم إلى تلك الدرجة من العلم والثقافة التي تمكنهم من ذلك، ولذلك لابد من تدخل العوامل الخارجية الطبيعية التي يسميها الموانع الإيجابية مثل الفقر المدقع والأمراض والأوبئة والعمل في المهن الضارة بالصحة والقحط والمجاعات والحروب وغير ذلك، مما يمكن القول عنه عوامل البؤس كلها والتي تزيد نسب الوفيات وتنقص أعداد السكان.

وقد نظر مالتوس إلى هاتين المجموعتين من الموانع على أنها أمور حتمية ينبغي تحقيقها لإعادة التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد، ونظر إلى الموانع الإيجابية على أنها رد فعل من الطبيعة تقوم به لإحداث هذا التناسب إذا لم يعمل الإنسان بوعي منه للحدّ من الزيادة السكانية. وقد نصح الدولة بألا تقدم أي معونة للسكان أو مساعدة لهم؛ لأن التحسن في مستوى معيشتهم سيعمل على ارتفاع نسبة الزواج عندهم ومن ثم على زيادة عدد الأولاد على نحو لا يتناسب مع الإمكانات المتاحة؛ فيعيدون الدور الأول من الشقاء والبؤس(١٠).

وهذه الرؤية التي يقدمها مالتوس حول نضوب الموارد نجد صداها عند عالم الاجتماع المعروف جون سيتوارت ميل من (John Stuart Mill) (١١) إذ يرى أن "الموارد الناضبة أو المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل" (١٢). وقد استند ميل في مبادئه الى التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة والى دور المؤسسات في تحقيق الرفاه الاقتصادي. ويذهب في هذا السياق إلى أنه حتما عندما تستغل موارد البيئة بصورة كاملة، أي عندما يتم استنفاذها في الأغراض الصناعية وغيرها، فإن هذا العالم لن يكون مثاليا.

وفـي هذا السـياق يقـرّ **تيـودور روزفلت** (Theo dore resevelte) [١٣]بوجود بوجود نسـق من القيود التي من الصعوبة تجنبها حتى مـع التقـدم التكنولوجي، وإن الإسـراع الكبير في اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة الناضبة، يعدّ تهديـدا لحقـوق الأجيـال القادمـة، وأيضا أنه كلما تم اسـتغلال هذه المـوارد بمعدل أقل كان أفضل ولاسيما إذا كان ذلك التحكم يتم باشراف حكومي[١٤].

ويعـد هارولـد هوتلينـج (Harold Hoteling) أحـد أوائـل الاقتصاديين الذين وضعوا الأسس العامة لنظرية نضوب الموارد (The Economic of Exhaustible Resources) فـي عـام ١٩٣١، إذ قام بنشـر دراسة له حول " اقتصاديات الموارد الناضبة [١٥] وقـد بيـن وضع في هذه الدراسـة أنموذجا تحليليـا نظريا حـول كيفية الاسـتخدام الكفء للمـوارد الطبيعية الناضبة، وكيفية اسـتغلالها والاسـتفادة منهـا على المدى الطويل، ويشـير هوتلينج بوضوح في هذه الدراسة إلى ضرورة مراعـاة الأجيال القادمة فـي هذه الموارد داعيا إلى تنميتها والمحافظة عليها عند القيام بعمليات استثمارها واسـتغلالها، وهو الأساس النظري الـذي أنطلقت منـه فيما بعد الأمـم المتحدة في العقد الأخير من القرن(٢٠)عندما تبنت مفهوم التنمية المسـتدامة [١٦]. ويعد هوتلينج مؤسـس النظريـة اقتصاديات الموارد الناضبة (البترول والغـاز والفحم والمعادن النفيسـة) في العصر الحديـث[١٧]، وهـي نظريـة التـي حوّلت علم الاقتصـاد من علم وصفي الـى علم تجريبي لا يقل مكانة عن بقية العلوم كالفيزياء وغيرها من العلوم الدقيقة، حيث تمرس في استخدام النماذج الرياضيـة لإثبـات القوانين العلميـة في مجال الاقتصاد وحسابات الموارد الطبيعية واستطاع هوتلينج أن يوظـف الإحصاء كمعمل تجارب لمعرفة على مـدى انطباق النظرية الاقتصادية على الواقـع وقدرتها على القياس والاسـتقراء والتنبؤ[١٨].

٢/٤- من الاسـتدامة إلـى مفهوم التنمية المستدامة:

يعتقد كثير من المفكرين والباحثين أن مفهوم «التنميـة المسـتدامة» (Développement durable) قـد ظهـر لأول مرة فـي مضمار المناقشات العلمية التي كانت تدور بين أعضاء نـادي رومـا The Club of Rome[١٩] فـي عـام ١٩٦٨، حيـث شـكلت هـذه المناقشـات مخـاض الانطلاق في التفكير التنموي بمنهجية الاسـتدامة. وتبلورت صورة المفهوم وصيغته بوضـوح لاحقا في التقرير الشـهير للنادي في عام ١٩٧٢ تحـت عنوان "حـدود النمو The Limits to Growth" الـذي شـكل نقطـة الانطـلاق فـي التفكيـر التنموي حـول طبيعة العلاقة الجائرة بين الإنسـان والمحيط الحيوي الذي يحتضنه. وقد استوحي عنوان هذا التقرير وتطابـق مـع عنوان البحـث الـذي قدمه جاي فورسـتر Jay Forrester[٢٠] بعنـوان "حدود النمو" وهـو يتضمن تصورا علميـا للتحديات التـي تواجه التنمية المتوازنة عالميا وتأخذ هذه التحديات صورة أنمـوذج رياضي للعلاقة بين خمسـة تحديات أساسـية معطلة للنمـو ومعيقة لحركتـه هـي: اسـتنزاف المـوارد الطبيعية، النمو السـكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة. وبيّن فوسـتر في دراسـته هذه تأثير هذه المتغيرات الخمسـة وأثرها السلبي في الكوكب خلال ثلاثة عقود قادمة.

ويتضـح أن التقريـر "حـدود النمو" يتبنى

رؤية متشائمة لمسارات المستقبل الإنساني، وأن هذه الرؤية تنذر باحتضار المحيط الحيوي للبشرية على وفق معادلة التناقض بين زيادة السكان ونقص الموارد المستمرين. وقد افترض التقرير أن استنزاف الموارد الحيوية الناضبة، مثل الماء والنفط الخام والغابات، سيؤدي في نهاية الأمر إلى كوارث طبيعية وإنسانية في آن واحد. فالموارد الطبيعية تُستنزف باستمرار وبسرعة ويقابل ذلك حركة نمو سكانية واسعة مضطردة، وهذا التناقض العدمي سيؤدي في النهاية الى تدمير البيئة والسكان في آن واحد، وهذا يعني أن الإنسانية ستصل في ضمن هذه المعادلة إلى طريق مسدود تنمويا وستجد نفسها في حصار عدد هائل من الأزمات والاختناقات على صورة النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية والبشرية[٢١].

وفي النهاية استطاع هذا التقرير المخيف أن يحظى باهتمام العلماء وأن يثير حفيظة المفكرين في مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع التنموي وأن يحفزهم على البحث في التفاعلات الموجودة بين البيئة والإنسان والنمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم. وضمن هذا السياق أقر بعض العلماء بخطورة النمو السكاني المتسارع المترافق بتناقص الموارد، وأشار عدد منهم إلى إمكانية إيجاد الحلول من خلال بناء استراتيجيات تنموية مؤسسة على مبدأ الديمومة والاستدامة ويمكنها أن تحقق التوازن الخلاق بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي في ضمن معادلة المحافظة على البيئة ومكوناتها الطبيعية" [٢٢].

٣/٤-التنمية المستدامة في سياق أممي:

في حزيران من عام ١٩٧٢ عقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، وهي القمة التي احتضنت فعاليات فكرية عالمية حول التنمية والبيئة والعلاقة بين الاقتصاد والتنمية المستدامة وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية الاجتماعية. وفي هذا المؤتمر طالبت الدول النامية بحقوقها التنموية وشددت على أهمية تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة. وانتهى هذا المؤتمر بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو توجه أصيل في ميدان العمل التنموي[٢٣]. وقد مهد هذا المؤتمر فعليا لظهور مفهوم التنمية المستدامة في سياقه الأممي في أثر المناقشات والداولات الهامة في فعاليات هذا المؤتمر.

في عام ١٩٨٠، قام الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعةInternational Union for the Conservation of Nature (IUCN)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق العالمي للحياة البرية United Nations Environnemental Program (UNEP) بصياغة الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة وحماية البيئة. وفي هذه الاستراتيجية ظهر مفهوم «**التنمية المستدامة**» رسميا للمرة الأولى، وبدا أن هذه الاستراتيجية أخذت بعين الاعتبار تناقص قدرة الكوكب على دعم الحياة الإنسانية والوفاء باحتياجاتها تدريجيا تحت تأثير استنزاف الموارد الطبيعية والافراط في تدميرها، واعترفت بأن الفقر المدقع يجبر الناس على تدمير الموارد من أجل البقاء على قيد الحياة. وتأسيسا على هذه الرؤية تم الإعلان عن تأسيس اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية World Commission on Environnement and Development WCED تحت رعاية السيدة غرو هارلم

برونتلانـد (Gro Harlem Brundtland) في عام ١٩٨٣.

وفـي عـام ١٩٨٢ اصـدر برنامـج الأمم المتحـدة للبيئة تقريرا عن حالـة البيئة العالمية وأوضاعها المتردية، وقد بني هذا التقرير علي دراسـات علميـة وبيانات إحصائيـة تبين حالة التدهـور البيئي والخطـر الذي يحيـط بالعالم. وأشـار هـذا التقرير إلى أن أكثـر من ٢٥ ألف نـوع من الخلايـا النباتيـة والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشـطة البشـرية أطلقت عـام ١٩٨١ في الهـواء ٩٩٠ مليـون طن من أكسـيد الكبريت و٦٨ مليـون طـن من أكسـيد النتروجين و٥٧ مليـون طن مـن المواد الدقيقـة العالقة، و١٧٧ مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة[٢٤]. وفي العام نفسه ١٩٨٢ أقرت الجمعية العامة للأمـم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعـة، الـذي يهـدف إلى توجيه النشـاطات والفعاليات البشـرية نحـو المحافظة على البيئة وحمايـه الطبيعـة والـزام الـدول والشـركات بوضـع الخطط الكفيلة بحمايـة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

وفي عام ١٩٨٣ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشـكيل لجنة أممية برئاسـة برونتلاند (Gro Harlem Brundtland)[٢٥] وعضوية ٢٢ شـخصية من النخب السياسية والاقتصادية وخبـراء التنميـة والتخطيط فـي العالم وكلفت هذه اللجنة بدراسـة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية لدول العالم فـي الموارد الطبيعية والبيئيـة ووضـع الخطـط والاسـتراتيجيات المناسـبة لحمايـة البيئـة بمواردهـا الحيويـة وتطويـر إمكانياتهـا من أجل ضمان مسـتقبل الأجيال المستقبلية وتلبية احتياجاتها.

فـي عـام ١٩٨٧، نشـرت هـذه اللجنـة تقريرها الشـهير "مسـتقبلنا المشترك" "Our Common Future"[٢٦] وهـو التقريـر الشـهير الذي عـرف باسـم تقريـر برونتلاند «"Brundtland Report نسـبة إلى رئيسـة اللجنـة السـيدة برونتلانـد (Gro Harlem Brundtland) رئيسة وزراء النرويج السابقة. وفي هـذا التقرير، تم إقـرار مصطلح «التنمية المسـتدامة» Sustainable development واعتمد فـي الاسـتخدامات الرسـمية للمنظمة الدولية[٢٧]. وعرّفت اللجنة العالمية للتنمية بأن" **التنمية المستدامة هي هذه التي تلبي احتياجات الحاضرمـن دون المسـاس بقـدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة»** [٢٨].

يبحث تقرير برونتلاند جوهريا عن الكيفية التي يمكن فيها للتنمية الإنسـانية المنشـودة أن تلبي احتياجات الألفيـة القادمة في مواجهة هذا التضاعف البشري الهائل في عدد السكان الذين يعتمـدون على المـوارد البيئية الحيوية نفسـها على كوكب واحد مشـترك[٢٩] وانتهى التقرير بإقـرار الحاجة إلـى نمط جديد إنسـاني للتنمية المستدامة من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني والمحافظـة علـى حيوية الاقتصـاد والبيئة من أجـل الأجيـال التي لم تولد بعـد، ولم تغفل هذه اللجنة عن تنامي ظاهرة الفقر فوضعت مسـألة تلبيـة احتياجات الفقـراء في العالـم في ضمن أولوياتها أيضا وجعلت من هذه المسـألة أولوية فـي توصياتها فاحتياجات الفقـراء وفقا للتقرير يجب أن تأخذ الأولوية القصوى، واسـتطاعت هذه اللجنة أن ترسـم نسقا من القيود والضوابط التي يجب على الدول والمنظمات البيئية أن تأخذ

بها لتلبية تلك الاحتياجات. وقد أثار هذا التقرير مناقشـات دولية غير مسبوقة حول الإشكاليات الكبرى للعلاقة بين الاقتصاد والبيئة في مختلف أنحاء العالم، وهذه المناقشات أسهمت في توليد عدد كبير من الـرؤى والنظريات والاتجاهات الفكرية في مجال التنمية المستدامة.

وفي عام ١٩٩٠ أُنشئ المعهد الدولي للتنمية المسـتدامة International Institute for Sustainable Development (IISD). وفـي اثره في عـام ١٩٩٢ تم تأسـيس مجلس الأعمـال العالمـي للتنمية المسـتدامة World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) in 1992.

وفي العام نفسـه ١٩٩٢، عقد مؤتمر الأمم المتحـدة الشـهير المعنـي بالبيئـة والتنمية في ريـو دي جانيرو وقد أطلق علـى هذا المؤتمر «**قمة الأرض**» (٣٠). وقد عقد هذا المؤتمر على خلفية الأصوات والصرخات المدوية للمفكرين والمنظمـات وبعـض السياسـيين والمؤتمرات المحلية والعالميـة التي تنادي بوضع إجراءات فعالة لحماية كوكب الأرض من مخاطر التهور البيئـي وضـرورة إعـادة النظر فـي اتجاهات التنمية الحالية لما يشـهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره.

وانطلـق هذا المؤتمـر كما ورد في إعلانه المعروف بـ "إعلان ريو" من مركزية شـعار قوامه " أن البشـر هم صميم التنمية المستدامة، ومركزهـا وأن من حقهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة".

وخلال أعمال هذه القمة كان مفهوم "التنمية المسـتدامة" حاضـرا فـي مختلـف نشـاطات المؤتمـر وفعالياتـه وشـكل الكلمـة المفتـاح والمفهـوم الرئيس في أعمالـه. **وكانت التنمية المستدامة هي الموضوع الاساس في الوثائق الصادرة كافة عـن «مؤتمر ريو»، حيث ركز اثنا عشـر مبدأ من المبادئ السبعة والعشرين الأولى في «إعلان ريـو» في مفهوم التنمية المسـتدامة بعدّها محور الاهتمام الأساسـي.** واستطاع المؤتمر في النهاية أن يصدر وثيقتين مهمتين(٣١):

- إعـلان ريو بشـأن البيئـة والتنمية Rio Declaration on Environment and Development: وهو بيان يتكون من سـبعة وعشـرين مبدأً وضعت لتحديد الأسـاس الذي يتعيـن على الدول والأفـراد أن تتعاون فيه من أجل تطويـر القانون الدولي فـي مجال تطوير التنمية المستدامة.

- جـدول أعمال القرن الحادي والعشـرين Agenda ٢١: وهـو مخطـط أو خطـة عمل لتحقيق التنمية المستدامة وتطبيقها حيث تتضمن مختلـف المعاييـر الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئية الكفيلة بتحقيق التنمية المسـتدامة كبديل تنموي للبشـرية لمواجهـة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

واسـتطاع المؤتمـر أن يؤكـد أهمية العمل على تطويـر القانون البيئي الدولي الذي يعكس المبادئ التي تعدّ التزامات أساسـية للدول. وقد اسـفرت نتائـج هـذا المؤتمر أيضا عن إنشـاء مجلـس الأرض Earth Council فـي العـام نفسـه ١٩٩٢. وقـد خـرج المؤتمـر بعدد من النتائـج المهمـة التي تمثلت فـي وضع معاهدة للمناخ وأخـرى للتنـوع البيولوجـي، وإعلان ميثاق الأرض.

ومن الأمور المهمة التي أقرها المؤتمر مبدأ

الحق في التنمية اذ نص المبدأ الثالث في إعلان ريو على «ضرورة إنجاز الحق في التنمية» وهذا الحق المتكافئ يشمل الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. ووجدت المسألة البيئية أهميتها الكبيرة في المؤتمر حيث أشار المبدأان الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه»: لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها». وهذان المبدآن اللذان تقررا بوصفهما جزءا من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين، ينطويان على بعض الدلالات الدقيقة بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة وادارتها [٣٢].

وهنا تجدر الإشارة الى أن هذا المؤتمر قد رسّخ مفهوم « **التنمية المستدامة**» في مختلف جلساته ومناقشاته وفي الوثائق التي صدرت عنه، وأصبح ''هذا المفهوم منذ انعقاد تلك القمة مرجعاً للمؤتمرات الدولية كلها المنضوية تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل مؤتمر السكان في القاهرة، ومؤتمر كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية ومؤتمر بكين حول المرأة ومؤتمر استانبول حول السكن والتجمعات البشرية والمدن'' [٣٣]. ومنذ تلك القمة ''قمة الأرض'' استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم، حيث أحدثت القمة نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية. يزداد على ذلك أن المؤتمر أكد قيم التنمية المستدامة ومعاييرها، واكد أهمية العلاقة الجوهرية بين التنمية والبيئة، وكرس أعماله من أجل حماية البيئة بمختلف مكوناتها الحيوية والطبيعية، ويتميز هذا المؤتمر بأهميته الدولية إذ وافقت عليه الدول المشاركة في المؤتمر من خلال الموافقة وثيقة ما يسمى بأجندة القرن ٢١، وهو برنامج حيوي يقوم على تعزيز مسارات التنمية المستدامة وتطبيقها ما أمكن ذلك.

ولم تتوقف المسيرة التنموية لنشاطات هيأة الأمم المتحدة حيث عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي عام ١٩٩٥ كما عقد الاجتماع الأول للجنة التنمية المستدامة في السنة نفسها. وتم الاتفاق أيضا في هذه الحقبة الزمنية على بروتوكولات دولية مختلفة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والقضايا البيئية.

وفي ديسمبر ١٩٩٧ تم إقرار بروتوكول ''كيوتو'' الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في مقدرة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، فضلا على زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة [٣٤].

وفي عام ١٩٩٩، تم بناء المؤشر العالمي للقدرة على الاستدامة، وفي عام ٢٠٠٠، عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية United Nations Millennium Summit الذي أبرز أهمية إقامة اقتصاد عالمي أكثر إنصافا في عصر العولمة.

وفي إبريل ٢٠٠٢ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، من أجل تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة[٣٥]. وفي الوقت الذي رجح فيه كثير من المراقبين أن هذه القمة قد نجحت إلى حدّ كبير في وضع استراتيجية مستقبلية للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي فإن آخرين وجهوا النقد لهذه القمة ويرون أنها

أخفقت تنفيذ المقررات والتوصيات في مختلف القضايا التي طرحها المؤتمر.

وفي أغسطس ٢٠٠٢، عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة World Summit on Sustainable Development (WSSD)) في جوهانسبرغ لدراسة التغيير العالمي الحاصل في السنوات العشر التي تلت قمة **ريو دي جانيرو** (١٩٩٢). وقد عقد هذا المؤتمر تحت شعار "الناس والكوكب والازدهار" "People, planet and prosperity" وركز في خمس قضايا مثيرة للقلق: المياه والصرف الصحي، والزراعة، والصحة، والطاقة، والتنوع البيولوجي.

وفي عام ٢٠١٢ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو وقد عرف باسم ريو + ٢٠. وخرج بوثيقة مهمة جدا تحت عنوان **"المستقبل الذي نصبو إليه" وفيه مناقشات حيوية للمستجدات الحيوية في مجال التنمية المستدامة.** وقد ركز هذا المؤتمر في الاقتصاد الأخضر واهميته في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[٣٦]. ويعد هذا المؤتمر خلاصة جهود هيأة الأمم المتحدة خلال ثلاثة قرون من النشاط في مجال العمل على تأصيل مفهوم التنمية وتطور نظريتها إلى مستوى التنمية المستدامة.

٤/٤- البعد الاكاديمي لمفهوم التنمية المستدامة:

إذا كان الحقل الأكاديمي غالبا ما يعنى بالجانب المعرفي في بنية المفاهيم فإن مفهوم التنمية المستدامة يحظى بأهمية فارقة في المستويات الأكاديمية، فالمفهوم يحمل في نفسه طاقة معرفية منهجية ويشكل أداة معرفية تساعد في فهم العلاقة الجدلية ما بين الإنسان والإنسان من جهة وما بين الإنسان والطبيعة من جهة أخرى، كما يساعد في إيجاد افضل الطرائق لحل المشكلات المصيرية التي تواجه البشرية اليوم. ومن هذا المنطلق المعرفي للمفهوم يأتي تناول المفكرين والباحثين للمفهوم كحقل معرفي يوظف في عملية فهم أبعاد واستطالات العملية الحضارية في المجتمع. ومن هنا كرس الباحثون والدارسون أعمالهم في عملية الكشف عن طبيعة المفهوم ودلالاته وإمكانياته كطاقة معرفية يمكن توظيفها في استكشاف مناحي التطور الفكري في مجال العملية التنموية المعاصرة.

وفي ضمن هذه التوجهات المعرفية، يرى كثير من الباحثين، في المستوى الأكاديمي، أن الأصل في ولادة مفهوم التنمية المستدامة يكمن في حالة الشعور بالقلق الوجودي الكبير الذي داهم المفكرين والباحثين إزاء التدهور البيئي الناجم عن أنموذج التنمية ذات البعد الواحد، بوصفها تنمية جائرة تفرضها بالقوة الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية والاقتصادية المهيمنة في المجتمع الدولي، وقد شكلت هذه المخاوف المنصة الأساسية التي انطلق منها المفكرون والسياسيون بحثا عن أنظمة تنموية جديدة مرنة وفعالة في مواجهة هذه التحديات البيئية للنمو الاقتصادي، وفي نهاية المطاف وفي خضم العراك والنضال ضد الأنظمة التنموية الجائرة والبحث عن البديل أثمرت هذه الجهود في تحقيق الولادة الصعبة لمفهوم "التنمية المستدامة" Sustainable development بوصفها المنهج التنموي الأمثل والأقدر على مواجهة التحديات وترسيخ أساليب وطرائق جديدة في ميدان العمل الإنمائي يمكنها أن تحقق

التوازن بين الإنسان والطبيعية فلا يكون هناك إلا الوئام والانسجام والتوازن الخلاق.

- فالدراسات والبحوث والتحذيرات الأكاديمية التي أطلعها الباحثون والمفكرون حول إشكالية التنمية ضمن معادلة التناقض القاتل بين الإنسان والبيئة هي التي أسست فعليا لولادة مفهوم التنمية المستدامة وهي التي فرضت على المجتمع الدولي الاهتمام بالمسألة في ضمن مؤسساته الدولية، وقد أدركنا كيف تمت عملية احتضان المفهوم الجديد في هيأة الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية التي أضفت الشرعية الكاملة على المفهوم منذ تقرير برنتلاند في عام ١٩٨٧.

ومع أهمية الثقل الذي طرحته المنظمات الدولية في هذا الميدان فإن الباحثين الأكاديميين خارج المنظمات قد انهمكوا في دراسة ابعاد التنمية المستدامة وفي تقديم تعريفات متنوعة حول أبعادها ومكوناتها ونظرياتها. ومن المهم جدا في حقل تناولنا للمفهوم أن نستعرض بعض التصورات والتعريفات الأكاديمية حول مفهوم التنمية المستدامة، وهذا الأمر يبدو ضروريا للتفكير المنهجي في نظرية التنمية المستدامة لأن هذه التصورات الأكاديمية من شأنها أن تغني الفكر التنموي الجديد وتدفع به نحو آفاق أعمق وأشمل. وفي كل الأحوال فإن هذه التعريفات الأكاديمية قد تكون انعكاسا أو تطويرا لصورة المفهوم في وعي الباحثين والدارسين في هذا الميدان. وتشهد الساحة الفكرية حاليا عددا كبيرا جدا من التعريفات التي أعطيت لمفهوم التنمية المستدامة، وقد أورد جون بيزي John Pezzy أكثر من أربعين تعريفاً لمفهوم التنمية المستدامة [٣٧].

لننطلق بداية من التعريف الذي قدمه قاموس ويبستر Webster حيث يعرف "التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً[٣٨]. ويلاحظ في هذا المستوى القاموسي للمفهوم أن وبستر يركز بوضوح في أهمية الاستدامة في الموارد الطبيعية، وهذه الاستدامة هي جوهر المفهوم وهو الأصل الموضوعي الذي انطلق منه في مسار حضوره الأكاديمي والأممي. فالتنمية المستدامة كما يعرب عنها وليدة التحديات البيئية التي تواجه الإنسان في ضمن مسار تفاعله المجحف بحق الطبيعة والبيئة.

ويركز وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية- في تعريفه للتنمية المستدامة في التوازن الخلاق في علاقة الإنسان بالطبيعة والبيئة وذلك عندما يعرف التنمية المستدامة- بأنها " تلك العملية التي تقرّ بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتان متكاملتان بمقتضى الضرورة التنموية المستدامة[٣٩]. ومن الواضح أن جوهر هذا التعريف كما هو سابقه يركز في التوازن الخلاق بين الإنسان والفضاء الطبيعي الذي يعيش فيه.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى التعريف الذي يقدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يعرف التنمية البشرية المستدامة "بأنها التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها،

وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم"[٤٠]. ونلاحظ أن هذا التعريف هنا يركز في العدالة الاجتماعية وهي أحد أركان مفهوم التنمية المستدامة.

فمفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير، والاستدامة كبعد زمني، ونجد تأكيد هذين البعدين لمفهوم التنمية المستدامة في محاضرة ألقتها برونتلاند Gro Harlem Brundtland في أكتوبر عام ١٩٨٦ بينت فيها " أن التنمية المستدامة لها أبعاد متعددة وتتطلب: أولا مكافحة الفقر، وثانيا الحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها، وتتطلب ثالثا توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية، ورابعا تتطلب تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على المستويات كافة"[٤١]. وهنا تتضح النزعة الشمولية التي رسختها برونتلاند في نشاطاتها وفعالياتها من أجل تقديم تصور واضح لمفهوم التنمية المستدامة.

ومن التعريفات التي أكدت الطابع الغائي الاستراتيجي العادل للتنمية المستدامة تعريف ماري كلود سموتث Marie Claude Smouts, التي تعرف التنمية المستدامة بأنها " التأسيس لمنظومة من الأهداف الاستراتيجية في ضمن التخطيط البعيد المدى لتحقيق التوازن التنموي في توزيع الموارد وتلبية الحاجات الإنسانية بعدالة بين أجيال الحاضر والأجيال المقبلة على كوكب الأرض بكامله في مختلف أنحاء المعمورة من دون التمييز بين الدول والمجتمعات الإنسانية والتأكيد في ضمن هذه الرؤية على المناطق والشعوب الفقيرة بمواردها وإمكانياتها" [٤٢] وهذا التعريف يؤكد على مبدأ عدالة التوزيع بين الأجيال وبين مختلف المجتمعات الإنسانية.

وتقتضي الضرورة الإشارة إلى سهام الاقتصادي الأمريكي المعروف هيرمان دالي (Herman daly)[٤٣] الذي يعرف التنمية المستدامة بأنها)»[٤٤]العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الحفبة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيداً بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيستين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري"[٤٥]. وهو في منظوره هذا يركز في أهمية التوازن بين الفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية عبر وظيفتي توفير الموارد الاقتصادية وتدوير السلع المستهلكة.

ويمكن أن نختتم الاسهام الأجنبية بالتعريف المميز الذي قدمه المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة الذي عرف التنمية المستدامة بأنها "الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة كلها لتغيير استغلال الموارد باتجاه الاستثمارات وتوجيه التنمية التكنولوجية والثغرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الحاجات الأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلا [٤٦] يركز في الفعالية الإنسانية وفي النشاطات المنظمة التي يمكن للإنسانية أن تمارسها في اتجاه الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، ويبدو أن هذا التعريف يتسع من حيث شموله لأغلب عناصر الاستدامة والتنمية على الاستدامة التي نجدها في مختلف التعريفات السابقة.

٥/٤- مفهوم التنمية المستدامة في سياق البحوث العربية:

ومن الواضح أن الباحثين العرب قد قاربوا هذا المفهوم وتناولوه في دراساتهم وأبحاثهم، من دون أن يكون لهم تأثير واضح في تطوير النظرية الخاصة بالمفهوم، فالتطوير النظري للمفهوم بقي خارج الأطر الأكاديمية العربية، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر الجهود التي بذلها الباحثون العرب في هذا المضمار ولا سيما في مستوى مقاربة المفهوم في ضمن سياقات بحوثهم الاقتصادية والتنموية. ومن يتأمل في الساحة الأكاديمية العربية سيجد فيضا من الملامسات والمقاربات للمفهوم وردت في ضمن الأبحاث والدراسات الجارية في ميدان الفكر التنموي المعاصر. ومن الواجب أن نستعرض عينة من هذه المقاربات الفكرية للمفهوم في الساحة العربية.

لقد اتفق الباحثون العرب المشاركون في **ندوة التنمية المستقلة التي عقدت في عمان عام ١٩٨٦، على تعريف** التنمية بأنها: «عملية تاريخية مجتمعية مستمرة، قوامها الاعتماد على النفس بشكل متصاعد، وتهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين جميعاً، ثم إشباع متدّرج للحاجات الثانوية، ووسيلتها في ذلك تنمية القدرات البشرية الوطنية وإشراكها في النشاط المجتمعي الاقتصادي والتكنولوجي كما في النشاط السياسي والثقافي» [٤٧]. **ويتضح أن** هذا التعريف الذي ينظر إلى التنمية من زاوية تاريخية بوصفه عملية مجتمعية يستجمع في نفسه ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في إشباع الحاجات **البشرية أولا ثم تنمية القدرات البشرية** ثانيا وتحقيق المشاركة المجتمعية ثالثا.

ويقع تعريف كمال رزيق في نسق التعريفات الشمولية إذ يعرف التنمية المستدامة بأنها « الجهود التي توظف في تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان(...) وتسعى إلى تحقيق الانسجام الاجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ومن دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياها[٤٨]. ويتضح أن هذا المفهوم يركز على تلبية احتياجات الناس الأساسية وفي أهمية تلبية احتياجات الأجيال القادمة تنمويا.

ويعرف الباحث حر قدوري الرفاعي التنمية المستدامة بأنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة على وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[٤٩]. والحق أن هذا التعريف يأخذ طابعا سياسيا اجتماعيا حيث يركز في البعد الوطني في التنمية كما يؤكد أهمية التحولات البنيوية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية في المجتمع.

ويعد التعريف الذي أورده كل من عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، في دراسة مشتركة لهما حول التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة من التعريفات الشمولية، حيث يعرفان التنمية المستدامة بأنها "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنمية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل

هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية[٥٠]. وكما نلاحظ أن هذا التعريف يؤكد الطابع الشمولي للتنمية المستدامة.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق التأمل في تعريف الباحث الاقتصادي علي خليفة الكواري، الذي يعرف التنمية المستدامة بأنها "العملية المجتمعية الواعية المتوجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي-الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، وتؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد-على المدى المنظور- وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية-سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل"[٥١]. ونعتقد أن هذا التعريف من التعريفات المنهجية المميزة التي قدمت للتنمية اذ تبرز منهجية التوازن بين العوامل الاقتصادية والعوامل البشرية من دون أن يتجاهل المبدأ الأساسي للتعريف وهو ضمان تلبية الحاجات الأساسية للفرد في مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا يناسبنا في هذا المقام المرور على تعريف الباحثين الجزائريين كنزة الوزاني وتلعيش خالد في بحثهما المميّز حول (أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر) حيث يوردان تعريفا شاملا للتنمية المستدامة ويعرفانها بأنها " عملية استغلال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية كونها تتصف بالندرة ومهددة بالفناء لإشباع حاجياتنا وتحقيق إشباعنا بسلامة البيئة وتوازنها ومع المحافظة على حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد نفسها والعيش في البيئة السليمة والنقية نفسها"[٥٢]. ويلا حظ أيضا في هذا التعريف التركيز على العقلنة في عملية التنمية المستدامة اذ يمكن للعقلانية أن تمكننا من تلبية احتياجات الحاضر لنا والمستقبل للأجيال القادمة. ونريد قبل أغلاق هذا الجانب أن أغلب التعريفات التي وقعنا عند الكتاب العرب هي تعريفات إنشائية ونعني بذلك أنها تعريفات رافقت بحوثهم الميدانية تارة والنظرية تارة أخرى، وبمعني أن أغلب هذه التعريفات لم يولد من صميم نظريات فكرية معمقة في ميدان التربية المستدامة. ولا توجد لدينا حتى الآن ربما أسماء مفكرين عرب اسهموا فعليا في التنظير العالمي لقضايا التنمية المستدامة.

ومن الواضح أن أغلب هذه التعريفات التي أوردناها لا تأتي بجديد بل هي نوع من التركيز في بعض الجوانب الأساسية التي شملتها التعريفات الأممية وكانت صدى لها. أن هناك توافقا كبيرا في مختلف هذه التعريفات على أهداف التنمية المستدامة ومبادئها الأساسية، يقابله اختلاف في التركيز على جانب من دون الآخر من جوانب المفهوم كما يوجد هناك اختلاف في التفاصيل وهي تتعلق بالظروف الاجتماعية لكل بلد وبالاهتمامات الأكاديمية لكل باحث.

٣- الانتقـــادات التي وجهـــت إلى مفهوم التنمية المستدامة:

لا يمكن لمفهوم التنمية المستدامة وما تفرع عنــه من تعريفــات أن ينجــو من ســهام النقد، فالنقــد روح فكرية متوثبة تثور دائما في عقول المفكرين من البشــر وهو يشــكل طاقة التجاوز التي يعرف فيها الفكر النقدي الأصيل. فالمفهوم تعبير سياســي في جوهره نشأ في ظل أوضاع سياسية واجتماعية متقلبة، وهو أيضا تعبير عن كينونة من المشــكلات والتحديات التي تواجهها المجتمعات الإنسانية المتقدمة منها والنامية.

فالمســافة كبيرة بيــن ما ترســمه تعريفات التنميــة المســتدامة وبيــن الواقع الفعلــي لحياة المجتمعات الإنسانية، ولا سيما هذه التي تعيش أوضاعــا متردية موغلة في مضــارب الجهل والتخلــف والحــروب والتعصــب والكــوارث البشرية. فالمؤتمرات الأممية تقدم لنا تصورات تغــري بالرفاهية الإنســانية، وتوحــي بالقضاء على الفقر والجوع، وتلبية الحاجات الإنســانية، ولكن أين هي هذه التصورات الطوباوية الحالمة من الواقع التراجيدي للبلدان الفقيرة المصدومة أنواع الجهل والتخلف والفاقة والمرض كلها؟

يجــب أن نعترف بوجود التناقض الحاد بين النظريــة التي تقوم عليها التصــورات التنموية وبيــن الواقــع الاجتماعــي المتــردي وأن هذا التناقض يأخذ صورة مروعــة ومخيفة، فالفقر والمــرض والجهــل يتزايــد وهــذه التصورات التنمويــة الحالمــة بقيت فــي أبراجهــا الأممية العاجيــة لا تضــر ولا تنفــع. فالعالــم المتقــدم بسياساته الرعناء ما زال ينشر الخوف والحرب ويفتعل الأزمات في سبيل إنجاز تنميته الجائرة القائمــة على بيع الســلاح ونشــر الفتــن وقهر الشعوب المظلومة بصورة مستمرة ودائمة[٥٣].

وفي ضمن هذا التوجه هناك من يرى أن مفهوم التنمية المســتدامة "يأخذ بعدا فلســفيا أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيــق ولكي يصل هذا المفهوم إلــى صيغته القابلة للتطبيــق فإنه يجب عليه أن يكون أحــد مكونات ثقافة المجتمــع وجزءاً من تركيبتــه المعرفية"[٥٤]. ومــن الواضح أن هذا النقــد يغمــز من طــرف الــدول الشــمالية التي تريــد جذب البلــدان النامية في ضمــن دورتها الاقتصادية التنموية على وفق شروطها الثقافية الخاصة من دون اعتبار أهمية الثقافات الوطنية للبلدان الجنوبية في المعادلة التنموية.

أن التعريفــات والتصــورات التنمويــة، الســابقة التــي قدمت في ضمن مفهــوم التنمية المســتدامة، تختــزن في نفســها هــذه الصورة المثاليــة الطوباوية الرائعة، ولكن أدوات التنفيذ غائبة وضعيفة، والدول الكبرى تصول وتجول في العالــم الفقير فتدمر أركانه وتهد بنيانه ومن ثم تســتنزفه حتى آخر قطــرة من دم تجري في عروقه. هذه الصورة النقدية تمثل الطابع النقدي الأساســي لمفهوم التنمية المســتدامة بوضعياته المثالية والطوباوية.

لقد شــكل تعريف برونتلاند دريئة للســهام النقديــة العنيفة وتعــد الانتقادات التــي أوردها أمارتيــن صن Amartyn Sen في تناوله لهذا المفهوم من أكثرها شــدة وقوة حيث يرى صن أن تعريف برونتلاند لمفهوم التنمية المســتدامة تعريــف متقن وجيد، ومع ذلــك فإنه يعاني من بعض أوجه الضعف ولاسيما في ارتكازه على مفهــوم تلبية الاحتياجــات "Need". [٥٥] وفي معــرض النقد الذي يوجهه صن يرى بأنه يجب علينــا أن ننظر إلى الأفــراد بوصفهم " كائنات

مبدعة تفكر وتتصرف وتنتج، وليس بوصفهم مجرد كائنات تحتاج إلى تلبية احتياجاتها". [٥٦] وهذا يعني على وفق صن أنه يجب النظر إلى الناس والتعامل معهم بوصفهم أناسا قادرين على "التفكير، والتقييم، والحل، والإلهام، والفعل، والقدرة على تشكيل العالم.[٥٧]

ومن هذا المنطلق أعاد سين تعريف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تعزز قدرات الناس الحاليين من دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة"، وهذا المنظور الذي ينطلق منه صن يعزز فكرة "القدرة الإنسانية" بديلا لفكرة الحاجة، كما يعزز فكرة الدمج في مفهوم التنمية المستدامة ويوائم بقوة بين فكرتي الاستدامة والحرية، فالبشر وفقا لهذا المنظور ليسوا مجرد مخلوقات لهم احتياجات تسد وتلبى بل أشخاص يتمتعون بالحريات والقدرات قادرون على الفعل والإنتاج في المقام الأول»[٨٥].

وقد لقي هذا التوجه النقدي صداه في موقف تشوماخر Schumacher حيث يقول:" إن التنمية لا تبدأ مع السلع والأشياء بل مع الناس فيما يتعلق بتعليمهم، وقدرتهم على التنظيم والانضباط. وبدون هذه العوامل الثلاثة ستبقى الموارد جميعها مجرد إمكانية مفترضة ".[٥٩] وهو هنا يفترض كما فعل صن أن التركيز يجب أن يكون على الجوانب الفعالة في الإنسان فالإنسان كيان فاعل ومنتج أكثر منه كياناً منفعلاً مستلباً.

ومن الانتقادات الكبيرة التي وجهت إلى تعريف بورنتلاند أن التعريف يفتقر إلى الأساس العلمي والفكري ومثل هذا التعريف كان يجب أن يعطى فرصة أكبر للبحث والتقصي من العلماء والمفكرين أي أنه "مادام علماء الاقتصاد لم يسهموا جيدا في بناء هذا المفهوم بناء على رؤية اقتصادية وإنسانية معمقة فإنى المفهوم لا يرقى إلى مستوى المفهوم العلمي الرصين[٦٠]. لذا أصبح من الضروري على الاقتصاديين المعاصرين الشروع في التفكير في بناء نظرية اقتصادية جديدة للتنمية المستدامة[٦١]

لقد ذهب عدد من الباحثين إلى إضفاء بعد أيديولوجي على مفهوم التنمية المستدامة فالمفهوم برأيهم تعبير عن إيديولوجية رأسمالية تم صوغها بإحكام في دهاليز الأمم المتحدة وكواليسها الرأسمالية المظلمة، وهي تمثل في جوهرها نوعا من الدهاء السياسي المغلف بأيديولوجيا استعمارية لاستقطاب الدول النامية ودفعها للانخراط في البرنامج البيئي لدول الشمال. ومن صلب هذه الرؤية ولد تيار تنموي يمثله مفكرو البلدان النامية يدعون فيه إلى تنمية مختلفة اطلقوا عليها التنمية المستقلة تارة أو التنمية الذاتية تارة ثانية أو التنمية الداخلية تارة أخرى، وهي أنماط من التنمية التي ترفض النظام التنموي الجديد للهيئات الرأسمالية التي تسود وتهيمن في هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية.

٤- المرتكزات السوسيولوجية في مفهوم التنمية المستدامة :

لا يمكن النظر إلى مفهوم التنمية المستدامة بوصفه مفهوما عتياديا، إنه مفهوم ريادي شديد التعقيد، لقد فرض هذا المفهوم بقوته الدلالية نفسه مفهوما للعصر فاستقطب في مداراته السخية العلوم الإنسانية برمتها،

وأصبح بلا منازع مفهوم العصر كما أن العصر بتجلياته الحضارية أصبح عصرا حاضنا للمفهوم. أن المفهوم كما أوضحنا يستقطب في أفلاكه مدارات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الوقت نفسه استقطب العلوم الإنسانية توليدا لنفسه حيث تجسد في علوم كفلسفة التنمية، وعلم اجتماع التنمية، واقتصاديات التنمية، والتربية التنموية، والتنمية السياسية، وأنتروبولوجيا التنمية وقد لا نجد حقلا من الحقول المعرفية لا يحفل بعلم يختص بدراسة التنمية في المجتمع والحياة. ويزداد إلى ذلك أن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بدأت تؤسس فروعا وعلوما مستقلة للتنمية في مختلف التخصصات العلمية.

ومهما يكن الأمر فالمفهوم يحمل في طياته طاقة معرفية فلسفية في مدارات التأسيس وفي مسارات التوظيف. لقد لاحظنا أن المفهوم جاء تتويجا للتطور المعرفي في العصر واستجابة تاريخية للتحديات التي تواجه الإنسانية برمتها، ومن ثم فإن المفهوم الذي تشكل في بوتقة التفاعل ما بين العقل البشري وما بين التحديات الكونية قد تحول إلى طاقة معرفية وفلسفية وأصبح أداة تحليل فائقة في الاستكشاف والبحث والتقصي والفهم العلمي للحقائق الاجتماعية ضمن سياقاتها التنموية. ومن هنا يمكن القول إن المفهوم يحمل في طياته طاقة فلسفية معرفية ومنهجية في آن واحد.

فمفهوم التنمية المستدامة يشكل اليوم منهجا ووسيلة لفهم العالم وإدراك التفاعل المعقد بين مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. ويزاد على ذلك أنه يشكل البعد الجوهري لنظرية التنمية المستدامة التي تشكل بدورها رؤية فلسفية معيارية وأخلاقية للعالم الذي نعيش فيه، ومن صلب هذه الفلسفة يمكن تحديد أهداف المجتمع المنشود الذي يعمل على توفير الرفاهية لمواطنيه في الحاضر والمستقبل. وتؤسس نظرية التنمية المستدامة الأسس المعيارية لرؤية شاملة تحدد ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في صورته التنموية الجديدة.

١/٦- البعد المنهجي - تحليل النظم:

فرضت العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى نسقا من التصورات والأفكار والمبادئ التي تؤسس للمنهجية الفعالة مجال التنمية المستدامة. وقد عرفت التنمية المستدامة بقدرتها على توظيف أسلوب النظم في إعداد الخطط التنموية المستدامة، وتنفيذها ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب فعالية في إعداد خطط التنمية المستدامة وتنفيذها، وهذا المنهج يتسم بملامح الضرورة التنموية وذلك لأن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي لأنظمة حيوية أكثر شمولا، وهذا يتطلب فعليا تحقيق التوازن الحيوي بين البيئة الإنسانية والبيئة الطبيعية التي تشملها. وهذه المنهجية تسعى إلى الحفاظ على حياة المجتمعات الإنسانية وتكاملها مع مختلف الأنظمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وذلك من أجل إضفاء الطابع الحيوي على هذه الأنظمة وربطها بمختلف أشكال التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وفي ضمن هذه المنهجية يمكن للتنمية المستدامة المحافظة على البيئة بمختلف تنوعاتها الطبيعية وتحقيق ديمومتها الوجودية مع إشباع عقلاني متوازن للحاجات الإنسانية والمحافظة على

مياه الشـرب، ومحاربة التلوث، المحافظة على التربة، المحافظة علـى الغطاء النباتي الحيوي للأرض، المحافظة على الكائنات البحرية غير ذلك.

وتأسيسـا علـى هـذه الرؤية يمكـن النظر إلى التنمية المسـتدامة **بوصفها علما في مجال النظم المعقـدة**. فالنظام عبارة عـن مجموعة مـن العناصر المتفاعلة، التي تشـمل في الوقت نفسـه القواعد الخاصة بتفاعلها لتشـكل تكوينا متفاعلا مترابطا. فالدماغ في سـبيل المثال هو نظام مـن الخلايا العصبية المتفاعلة. والجسـم البشري هو نظام يتكون من حوالي ١٠ تريليون خليـة منفردة، والخلية هـي نظام من العصيّات المتفاعلـة. وعلى هذا المنـوال يمكن النظر إلى الاقتصاد بوصفه نظامـا يتكون من ملايين من الأفـراد والشـركات والعمليات والممارسـات والقوانين والانتهاكات التي تترابط معا وتتفاعل عبر الأسواق والعقود والقوانين واللوائح.

ونحـن إذ نتحـدث عـن هذه النظـم المعقدة فذلك لأن تفاعلاتها العميقة تؤدي إلى سلوكيات وأنماط سلوكية مختلفة عن المكونات الأساسية لهذه الأنظمة نفسها. إذ لا يمكننا في سبيل المثال اختزال الدماغ الإنسـاني إلـى مجموع مكوناته مـن الخلايـا والناقـلات. وكذلك تكـون الخلية الحيـة أكثر من مجموع مكوناتها النووية. وتلك هي الصورة نفسها تتجلى في النظام الاقتصادي الـذي لا يمكـن أن يسـاوي مجمـوع مكوناته وفعالياتـه، وعلى هـذا النحو يمكـن القول مع علمـاء التعقيد بأن خصائـص الظواهر المعقدة هـي أكثر من مجمـوع أجزائها. وهنـاك دائما صعوبـة كبيرة في إخضـاع الأنظمـة المعقدة للتوقعات لأنهـا صعبة على الرصـد والتحليل ولديهـا العديـد مـن الخصائـص التـي تخرج عـن دائـرة التوقع. ومثـل هذه الأنظمـة غالبا ما تسـتجيب بطريقة غير خطيـة للصدمات أو التغييرات، **وهذا يعني أنه حتى التغيير الطفيف في البيئة يمكن أن يسـبب تغيـرا كبيرا ربما كارثيا في أداء النظام كلـه.** فتغيير طفيف في كيميـاء الخلية في الجسـم يمكـن أن يؤدي إلى وفاة الإنسـان، وقد يحدث تغير طفيف في البيئة الفيزيائية تغيرات كبيرة ومهمة تتعلق بالوضع البيئـي ويهدد حياة الأنواع فـي الطبيعية. وهذا يحـدث في مجـال الاقتصاد والمـال فقد يؤدي فشـل في مجال واحد من المجالات الاقتصادية إلـى حدوث حالة من الذعـر المالي والانكماش الاقتصادي في المسـتوى العالمي، مثلما حدث عندما فشـل مصرف الاسـتثمار للأخوة ليمان (The Lehman Brothers investment bank) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

فالتنمية المسـتدامة كما أشرنا سابقاً تنطوي على أربعـة نظم معقدة، وهي تباشـر بالتحليل والدراسـة أبعاد الاقتصاد العالمي ومكوناته في مختلـف أطـراف الكوكب، ومـن الطبيعي أن تركز هذه التنمية في التفاعلات الاجتماعية آلية تتعلق بمختلف الظاهر الاجتماعية مثل المساواة والفقر والتفاعـل الاجتماعي وثورة المعلومات والاتصـالات. كما تتجه التنمية المسـتدامة إلى تحليـل التغيرات في المناخ وفـي مجال التنوع البيولوجي؛ وتدرس مشـاكل الحوكمة والتنظيم وأداء الحكومات والشركات.

وتتطلب النظـم المعقدة تعقيدا أكبر في نظم التفكيـر أيضا، إذ إنه لمن الخطـأ الاعتقاد بأنه يمكن التغلب على مشاكل التنمية المستدامة في العالم بحل واحد، أو حتى مجموعات كبيرة من الحلـول، إذ يبدو من الصعوبة بمـكان أن نفهم

ظاهرة الفقر في خضم عالم الوفرة، فمثل هذه الظاهرة وغيرها كثير تكون معقدة في أسبابها كما هو الحال في مكوناتها، وهي لا يمكنها أن تخضع لمجرد تشخيص أحادي الاتجاه وذلك هو الحال مع المشكلات البيئية أو المجتمعات الإنسانية الممزقة بعوامل العنف والإكراه والاستغلال وغياب التعاون والثقة.

ففي مجال الطب يتم تدريب الأطباء على فهم الأنظمة المعقدة للجسد، وهم يتعلمون أن أسباب المرض أو الألم كثيرة جدا ويبقى على الطبيب في ضمن إطار عمله ووظيفته أن يجري التشخيص المناسب في ضمن مجموعة واسعة من الخيارات المعقدة. وعلى هذه الصورة يحتاج المتخصصون في التنمية المستدامة إلى خبرة معقدة وكبيرة جدا لفهم النظم المعقدة بالطريقة نفسها التي نجدها عند الطبيب، حيث يجب الاعتراف ببنية التعقيد في القضايا والأنظمة التي يعالجونها وبناء على ذلك يمكن وضع حلول كثيرة ضمن سيناريوهات متعددة ومعقدة لكل حالة من الأوضاع التنموية المدروسة لرسم التشخيص المحدد والمناسب لكل حالة بعينها.

٢/٦- البعد الغائي:

تأخذ التنمية المستدامة صورة رؤية معيارية للعالم سعيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمثل طموحا إنسانيا، ومن هذا المنطلق المعياري (أو الأخلاقي) تنشد التنمية المستدامة عالما يفيض بالتقدم الاقتصادي والازدهار الاجتماعي بالقضاء على الفقر المدقع؛ وبناء التوافق الاجتماعي من خلال سياسات ساعية إلى تحقيق منعة المجتمع وتكامله ترسيخا للقيم التي تؤدي إلى حماية البيئة من التدهور الذي يسببه الإنسان. وهذا يعني أن التنمية المستدامة تتصف بالكلية والشمول في سعيها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن التعبير عن هذا التصور اختزاليا بالقول: إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل اجتماعيا ومستدام بيئيا.

٣/٦- البعد السياسي:

وغني عن البيان أن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة يتطلب بالضرورة تدخلا سياسيا توجهه حكومات نشطة فاعلة وعادلة تتسم بالرشد والعقلانية، أو ما يمكن أن نطلق عليه الحكم الرشيد. وهنا يجب على الحكومات الرشيدة أن تضطلع بمهام أساسية عديدة لتمكين المجتمعات من تحقيق التكامل والازدهار، ومن بين هذه الوظائف الأساسية للحكومة يمكن الإشارة إلى أهمية توفير الخدمات الاجتماعية في المجتمع: مثل الرعاية الصحية، والتعليم؛ وهذا يقتضي أيضا تطوير البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمنشآت الاقتصادية والاجتماعي؛ ولا بد لنا في هذا السياق من الإشارة إلى أهمية حماية المجتمع من الجريمة والعنف والمخدرات وتجارة السلاح؛ كما يبدو ضروريا الإشارة إلى أهمية أن تقوم هذه الحكومات الرشيدة أيضا بتطوير العلوم الأساسية والمعارف والتكنولوجيات الجديدة؛ وتنفيذ اللوائح الخاصة بحماية البيئة ورعاية الطبيعة. وبطبيعة الحال، فإن هذه القائمة تطول وتطول وما ذكر منها لا يعدو أن يكون مجرد مجموعة فرعية قصيرة من هذه الأمور التي يأملها الناس من حكوماتهم في أنحاء العالم. وما يؤسف له في حقيقة الأمر أن الرياح تجري

بما لا تشتهي السفن، فالشعوب تعاني الأمرين من نتائج السياسات الحكومية لبلدانهم وهي سياسات تقود في أغلب الأحيان إلى الفوضى والعدمية والسلب والنهب وانتشار الفساد واندلاع الحروب وغياب الخدمات العامة الأساسية.

ولا بد لنا من الإشارة في هذا السياق الى أن الحكم الجيد الرشيد لا يقف عند حدود الحكومات المحلية فحسب، بل كثيرا ما تكون الشركات المتعددة الجنسيات في العالم هي أقوى الجهات الفاعلة في المجتمع. ومن أجل تحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه يتوجب على هذه الشركات القوية أن تتعاون مع الحكومات لتحقيق التكامل والازدهار في المجتمع وذلك من خلال امتثالها للقانون، ورعايتها للبيئة الطبيعية، ومساعدة الحكومات والمجتمعات المحلية في مغالبة الفقر وتطوير سبل الحياة وتعزيز التعليم والمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ولكن ومن جديد وكما هو حال الحكومات في واقع الأمر فإن هذه الشركات العالمية غالبا ما تؤدي دورا معكوسا فهي تشكل في الواقع من أكثر عوامل الفساد والتدمير في المجتمعات المحلية إذ تكرس الفساد وتعزز القيم السلبية في المجتمع فهي التي تقوم غالبا برشوة المسؤولين الحكوميين وفيهم من خرق الأنظمة القانونية بهدف التملص من الواجبات والتهرب الضرائبي وغسل الأموال وإلحاق الضرر بالبيئة والطبيعة والصحة العامة للإنسان من أجل تحقيق المزيد من الربح والثراء.

وهكذا، فإن الجانب المعياري للتنمية المستدامة يتوخى أربع ركائز أساسية من أجل مجتمع متطور: الرخاء الاقتصادي؛ والاندماج الاجتماعي؛ والاستدامة البيئية؛ والحوكمة الرشيدة. وإنه ليقين أن تحقيق هذه الغايات الأربعة مسألة شاقة وصعبة وتتطلب الكثير من الجهد والعمل، فالتحديات كثيرة والعقبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة عمليا هائلة وكبيرة، ومع ذلك كله ورغم التحديات والصعوبات كلها فإن تحقيق التنمية المستدامة على كوكبنا المزدحم والمتدهور هو المسؤولية الكبرى التي يجب على جيلنا والأجيال القادمة أن تواجه تحدياته ومسؤولياته.

٤/٦- البعد التكنولوجي:

يرى بعض الباحثين بأن الحل الأمثل في مواجهة نضوب الموارد الحالية يكمن في البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاد الموارد والتلوث، حيث يرى روبرت سولو R.Sollow بأن رأس المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة [٦٢]. ففي سبيل المثال، يعد القطار "ماجليف» الذي يربط بين شنغهاي ومطارها الدولي نمطاً من الإنتاج التكنولوجي المذهل إذ ينطلق لينقل الركاب بسرعة تصل إلى أكثر من ٢٠٠ ميلا في الساعة. وهذا القطار المذهل نتاج عمل مشترك بين شركات الهندسة في أوروبا والصين، وقد تم العمل على إنجازه على مدى العقد الماضي. وهو مثال مميز للكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد في تحقيق التنمية المستدامة. و»ماجليف» مزود بالكهرباء بدلا من الفحم أو النفط المستخدم عادة في الصين ولاسيما في الأجيال السابقة من قطارات السكك الحديدية. وإذا ما تم إنتاج الكهرباء التي تولد طاقة ماجليف

في نهاية المطاف بمصدر نظيف للطاقة (بدلا من الفحم المستخدم في الصين حاليا)، يمكن أن يكون السفر بين المدن الذي تعمل بالطاقة الكهربائية جزءا لا يتجزأ من حلول التغير المناخي الذي يسببه الإنسان. **ويمكننا في هذا السياق التحدث عن ثلاثة جوانب للتكنولوجيا في مجال التنمية المستدامة**:

أولا، التقدم التكنولوجي: يشكل التقدم التكنولوجي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي العالمي على المدى الزمني الطويل، فالنمو المتسارع في مجال الاقتصاد العالمي هو حصاد فعالية اقتصادية مستمرة على مدى ٢٥٠ عاما من التقدم التكنولوجي، أي منذ بداية الثورة الصناعية في عام ١٧٥٠ حتى اليوم، وقد شمل هذا التطور اختراعات صناعية كثيرة بدأت بالمحرك البخاري، ثم محركات الاحتراق الآلي الذاتي، وكهربة المدن، وتطور الصناعات الكيميائية، كما هو الحال في مجال الهندسة الزراعية، والطيران، والطاقة النووية، ونحن اليوم شهود على ثورة المعلومات والاتصالات. وبدون هذه التطورات التكنولوجية، كان من المستحيل على الاقتصاد العالمي أن يحقق ما نراه اليوم من عبقرية التقدم في مختلف مجالات الحياة.

ثانيا، الآثار الجانبية : غالبا ما يكون للتقدم التكنولوجي آثار جانبية سلبية، حتى عندما تكون آثاره المباشرة إيجابية للغاية. فالفحم الحجري كان بمثابة الثورة الصناعية وشعارها ولكنه كان ما زال يشكل تهديدا للبيئة وسببا رئيسا في أزمتها، ورغم التهديد الذي يمثله فقد كان سببا مكن الحضارة الحديثة من خلال اختراع المحرك البخاري. وهو الآن يستخدم على أوسع نطاق ويهدد الحضارة الإنسانية برمتها. ففي عام ٢٠١٠ بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن إحراق الفحم ١٤ مليار، أي ما يقرب من نصف إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم (CO_2) وبالنتيجة فإنه ما لم يتم التخلص من الفحم بسرعة، أو يستخدم بطريقة آمنة مع التكنولوجيات الجديدة التي يمكنها حبس ثاني أكسيد الكربون واحتجازه، فإن الأضرار التي ستلحق بالكوكب والاقتصاد العالمي ستكون ساحقة مدمرة.

ثالثا، يمكن لنا في حقيقة الأمر توجيه التقدم التكنولوجي في مسارات عديدة، ففي بعض الأحيان يتم تصوير التقدم التكنولوجي بعدّه فوزا في قرعة اليانصيب للمخترعين والعلماء. وأحيانا أخرى يوصف التقدم التكنولوجي بأنه يلبي حركة السوق عبر الاستثمار في البحث والتطوير من أجل تحقيق الأرباح. ومع ذلك هناك جانب آخر للتغيير التكنولوجي وذلك عندما يتم توظيفه نحو تحقيق الأهداف الإنسانية.

لقد اعتدنا على التفكير بأن الحكومات توجه التكنولوجيا « لأغراض الدولة » أي لأغراض عسكرية، حيث استعانت الحكومات منذ مدة طويلة بالمهندسين والمخترعين لتصميم، وبناء، أسلحة وأجهزة ودفاعات جديدة، وكثير من هذه الاختراعات ينطوي على إبداعات مهمة رائدة في مجال التكنولوجيا. وقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تقدم كبير في مجال تكنولوجيا الطيران، وحققت الحرب العالمية الثانية تقدما في مجال الكمبيوتر والرادار والموصلات والصواريخ والمضادات الحيوية

والاتصـالات، وعدد لا يحصى من أوجه التقدم والاختراعـات الرائدة في ميدانها والتي تجري بدعم الحكومات للأبحـاث العلمية؛ وخير مثال علـى ذلك مشـروع مانهاتن في أميـركا، الذي جمع بين كبار الرواد في مجال الفيزياء لتصميم وبنائها أولى القنابل الذرية.

ومـن المعـروف أن الصناعـة العسـكرية أدت إلـى تقدم العلـم والمعرفـة والتكنولوجيا، ومن المؤكـد أن هذه الصناعة قد حظيت بأوفر حـظ من الدعـم الحكومـي المخصـص للتقدم التكنولوجي المدني في العقود الأخيرة، ويلاحظ اليـوم بأن كثيـرا من هـذا التقـدم التكنولوجي السلمي يدين بوجوده إلى الدعم المالي الحكومي المسـتمر في مختلف المجالات العلمية كما هو الحـال في مجال شـبكة التواصـل الاجتماعي المعلومات والطيران وتكنولوجيا الفضاء (مثل أنظمة تحديـد المواقع العالمية)، وعلم الجينوم، وتكنولوجيا النانو، وعدد لا يحصى من مجالات التقدم التكنولوجي.

ونحـن في عصر التنمية المسـتدامة نحتاج فـي حقيقـة الأمر إلى هـذا النمط مـن التطور التكنولوجـي أملا فـي اسـتحداث تكنولوجيات جديدة للطاقة المسـتدامة والنقـل والبناء وإنتاج الأغذيـة وتقديـم الخدمـات الصحيـة وتطوير التعليـم، وغير ذلـك من الاحتياجـات الخاصة بالتنميـة. ومـن المؤكـد أننا في أمـس الحاجة لتوجيـه الابتـكارات التكنولوجية نحـو التنمية ولخدمـة أغراضها، بما في ذلـك التمويل العام للبحث العلمـي والتطوير في المختبرات العامة وفي مجـال الاختراعـات الجديـدة التي يمكن توظيفها فعليا في مجـال الصحة والمياه والنقل والزراعة وغيرها.

٥-الخصائص الفلسفية في مفهوم التنمية المستدامة:

ولد مفهـوم التنمية المسـتدامة في أحضان رؤيـة فلسـفية إلـى العالـم والوجـود، رؤيـة تتكامـل فيها صورة الإنسـان على إسـقاطات الوجـود الطبيعـي فهـي رؤيـة تحـاول هـدم الهـوة الانفصامية بين الإنسـان والطبيعية كما بيـن الإنسـانية والمحيط الحيـوي للوجود. لقد تميـز المفهـوم بشـموليته التاريخيـة لمختلف جوانب الحياة الإنسـانية الثقافيـة والاجتماعية والاقتصادية في نسـق وشائج علاقات التوازن الخـلاق بين الإنسـان والطبيعية في ما تشـمل عليـه من فضاءات البحار واليابسـة والأعماق فـي الأرض بثرواتهـا ومـا تشـتمل عليه من غطـاء نباتي وثروة حيوية. تلـك هي الجوانب التي يغطيها مفهوم التنمية المستدامة وهي على هذه الصورة ترتدي حلتها الفلسـفية الشـمولية التي تتميز بها الفلسـفة من سـائر العلوم. وهذه الرؤية الفلسفية للمفهوم تتجسد فعليا في الظهور الأكاديمي لفلسـفة التنميـة كعلم أو فرع معرفي يدرس فـي الجامعات والأكاديميات في مختلف أنحـاء العالـم. ويمكـن للباحـث أن يقـع على مئات أطروحـات الدكتوراه في مجـال التنمية والاقتصـاد والتربيـة والفلسـفة التنمويـة. وقد تطـور الأمر إلى الحد الـذي اتخذ فيه كل فرع معرفـي فلسـفة تنموية تغطي مجالـه الخاص. وأصبحـت هذه الفلسـفة التنموية متجسـدة في مختلف المشـاريع الدولية والحكومية والأممية حيث توجب على كل مشروع أو فعالية سياسية كانت أو اجتماعية أن ترتسـم في فلسفة تنموية محددة الأبعـاد والاتجاهات لتحديد المسـارات الأساسـية للتنمية المسـتدامة ضمن مشاريعها وقوانينها.

والمفهـوم كما أوضحنا في كثير من مقاطع

هـذا العمل يتجلى في صـورة معرفية، فالتنمية المسـتدامة نهضـت علـى رافعـات العلـوم الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعية وكنتيجة طبيعيـة لهـذا التفاعـل الخـلاق مـع المعرفة الإنسـانية تحول مفهوم التنمية المستدامة نفسه إلـى قوة معرفية إذ يحمل في نفسـه القدرة على أن يكـون أداة فاعلـة في فهم مكونـات الوجود الإنسـاني في علاقته مع الطبيعـة وما تنطوي عليه من مكونـات الوجود وادراكها. لقد تحول مفهوم التنمية المستدامة بصورته المعرفية إلى أداة تحليـل ومنهـج فعال في دراسـة الظواهر وتحليل مكوناتها والكشـف عن مبانيها وجوهر وجودهـا. وتتجلى صـورة المفهـوم على نحو معرفي في اسـتقطابه لمختلف العلوم الإنسانية والطبيعية وتحوله إلى معرفة علمية وشـمولية فـي الآن الواحـد. ويكفي أن نشـير إلى بعض منها مثل: فلسـفة التنمية، سوسيولوجيا التنمية، انتربولوجيا التنمية، تاريخ التنمية، اقتصاديات التنمية.وغيرها

الغائية الإنسانية: يمثل البعد الإنساني في غائيته الفلسفية جوهر التنمية المستدامة فالتنمية في جوهرها ومظهرها فعالية إنسانية جعلت من الإنسـان هدفا لها وغاية. وقـد بدا واضحا في مختلف تضاريس المفهوم وتعرجاته أن التنمية المسـتدامة هي سـعي للمحافظة على الإنسان والحيـاة الإنسـانية والمحافظـة علـى توازنـه الخلاق مع المحيط الحيوي لوجوده، إنها إعلان ضد الفقر والظلم والجوع والقهر إنها بحث عن الحيـاة والحب وعشـق للجمال وحـب للطبيعة هدفها غذئي سعادة الإنسان ورفاهيته.

الغائيـة الأخلاقية - وإذا كانـت الأخلاق تتجـذر فـي الفلسـفة روحـا وقيمـا فـإن البعد الأخلاقي حاضر ومكين في فلسـفة التنمية فهي سعي إلى تحقيق العدالة والقيم والحق والمساواة، فالتنميـة في مختلف تجلياتها نداء إلى العدالة ما بيـن الأجيال الحاضرة والقادمة، إلى عدالة بين الأمم والشـعوب، إلى رفض الظلم والقهر، إنها نـداء للتوازن الخلاق، حـرب على الفقر، تلبية لحاجات الإنسان، وهذا غيض من فيض من قيم أخلاقية تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقها في مختلف مشـاريعها وتجلياتها الإنسانية. فالتنمية المسـتدامة في أكثر مظاهر عدالتها أنها سـعي للتوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية وهو مفهـوم العدالة الذي يشـكل عماد المفهوم المركزي للتنمية المسـتدامة وذلـك بالمحافظة على مكونات المحيط الحيوي والطبيعي ويشمل ذلك معظم ما تنطوي عليه الأرض من أنسـاق حيوية تتعلق بالطيور والنبات والماء والثروة.

أنسنة التنمية:

فالتنميـة المسـتدامة فعـل مشـاركة حيوية لا تكون إلا بمشـاركة أفـراد المجتمع كلهم في مسـيرتها ونهضتهـا وتؤكد التنمية المسـتدامة الأهميـة الكبيرة لمشـاركة أبنـاء المجتمع عبر منظماتهـم فـي تنفيـذ اسـتراتيجيات التنميـة المسـتدامة ولاسـيما في مجال الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض. وفي معالجة النفايـات البيئيـة التجاريـة والصناعيـة. وفي تقليـص انبعاث الغـازات التي تؤثـر في طبقة الأوزون. والعمـل علـى تخفيض الاسـتهلاك البيئـي فـي ضمـن إطـار التوظيـف الأمثـل الضـروري للمـوارد الاقتصادية. والمسـتفاد من هذه المشـاركة أن التنمية المسـتدامة تؤمن بالإنسـان والمجتمع والفرد في آن واحد وترى أن التنمية حقل اجتماعي لا تنفرد به الحكومات والشـركات، وهـذا يعنـي أن أبنـاء والمجتمع

هـم المعنيون في نهايــة الأمر بتحقيــق التنمية والحصول على نتائجها وثمرات تحققها.

الطابع النقدي للمفهوم:

غنــي عن البيان أن المفهوم يختص بسـمته النقدية وقدرته التحليلية في ذات الطابع النقدي، ولا يخفى أبدا أن الباحثين والدارسـين يوظفون هذا المفهوم في رصـد التحولات التنموية وفي نقدهـا بناء علـى معطيـات المفهـوم وقدراته التحليلية إذ غالبا ما يتم توجيه النقد للمجتمعات الإنسـانية ولاسـيما الممارسـات الاسـتنزافية للثروة من خلال الصيغة الشمولية لهذا المفهوم بجوانبه الإنسانية والأخلاقية.

وباختصـار نقول بأن هذا الفلسـفة التنموية بخصائصها الإنسـانية والمعرفية والنقدية تبدو اليوم ضرورية وملحة لحياة ٧,٥ مليار إنسـان يعيشـون فـي الأرض بحثا عن الرفـاه والحياة الحرة الكريمة. وهم جميعهم يعيشون في حقيقة الأمر في ضمن منظومة اقتصادية عالمية واحدة متكاملـة تتعمـق روابطها بصـورة مضطردة من خـلال التجـارة والتمويـل والتكنولوجيات وتدفقـات الأمـوال والإنتـاج وإعـادة الإنتـاج والهجرة والشبكات الاجتماعية.

خاتمة: ورؤية إجمالية:

حاولنـا في هذه الدراسـة استكشـاف معالم مفهوم التنمية المسـتدامة وتضاريسه التاريخية والإنسـانية بوصفه رؤية فلسفية سوسيولوجية لتحقيـق التـوازن بيـن الإنسـان والطبيعـة والمجتمـع وقـد عملنـا فـي ضمـن مسـارات التحليـل والاستكشـاف علـى ترسـيخ منهجية واضحة في تناول المفهـوم في مختلف تجلياته اللغوية والتاريخية والإنسانية. وقد أدركنا عبر التحليل والبحث أن مفهوم التنمية المسـتدامة قد وظـف في التجاوب مـع متطلبات العصر وفي الاسـتجابة لمختلف تحديات الوجود الإنسـاني هولا وخطرا.

فالمفهوم يشـكل كما أوضحنا في دراسـتنا رؤية اسـتراتيجية تبنتها الإنسـانية في مواجهة التحديـات وهـو المفهـوم الذي بلـور وما زال صـورة التقـدم الإنسـاني فـي أشـمل تجلياته وأعمق معانيه ودلالاته. وما المفهوم إلا تتويجا علميـا تبلورت فيـه مختلف المعانـي للدلالات التي ارتسـمت تاريخيا في أعرق مفاهيم التقدم الإنساني عبر التاريخ. وقد أوضحنا في عريكة التفاعـل مع المفهـوم هذه الطاقـة الخلاقة التي مكنـت المفهـوم مـن التجـاوب مع مشـكلات العالم على وفق منظور شـمولي يضمن تحقيق التـوازن الخـلاق بيـن الإنسـان والطبيعة إنه باختصار اسـتجابة تاريخيـة لوضعية تاريخية إنسـانية متأزمة في ضمـن فيض من التحديات التي تتعلق بالبيئة والاقتصاد والتنمية.

وفي مسارات هذه الدراسة حاولنا أن نهتدي بالأسئلة التي رسمناها في متن الإشكالية وعلى هـدي هـذه التسـاؤلات التوجيهيـة نظرنا في المفهوم نشـأته وتطوره تاريخيا ولغويا وبحثنا في مضامينـه الاجتماعية ومسـوغات وجوده التاريخيـة، وحددنـا المراحل التي تشـكل فيها علميـا وأكاديميا وأمميا، وشـمل ذلـك التناول البحـث فـي الخصائص الإنسـانية والفلسـفية للمفهـوم وعلاقتـه بالتكنولوجيـا والحضـارة والإنسان.

ونأمـل في النهايـة أن تكون دراسـتنا هذه ومضة حية في مسارات المعرفة العلمية الباحثة

في أسرار التقدم الإنساني ومعضلاته التاريخية في مختلف تجلياتها. كما نأمل أن نكون قد أجبنا عن الأسـئلة التي طرحناها في البنية الإشكالية لهذه الدراسة

هوامش الدراسة ومراجعها.

١- الوزانـي كنـزة وتلعيش خالد، أثر الفسـاد الإداري علـى أبعاد التنمية المسـتدامة في الجزائر، طروحة ماسـتر، جامعة جيلالي بونعامـة خميـس (مليانـة، كليـة الحقـوق والعلوم السياسـية، قسـم العلوم السياسـية، ٢٠١٥)، ص ٣٧.

٢- عثمـان غنيـم محمـد، ماجـدة أبـو زنـط، التنميـة المسـتدامة فلسـفتها وأسـاليب تخطيطهـا وأدوات قياسـها، (عمان:دار الصفاءللنشروالتوزيع،٢٠٠٧)، ص ١٩.

٣- فايز إبراهيـم الحبيب التنميـة الاقتصادية، (الريـاض: عمـادة سـتورن المكتبـات، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

٤-، فايز إبراهيـم الحبيب،التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص٢٨.

٥- حسـن قلبـح خلـف، التنميـة والتخطيـط الاقتصـادي (عمان: عالـم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)،ص ١٧٨.

٦- عبـد القادر امحمد عطيـة، اتجاهات حديثة في التنمية (القاهرة: الدار الجامعية للنشـر، ٢٠٠٣)، ص ١١.

٧- عثمـان غنيم محمد، ماجدة أبو زنط، التنمية المسـتدامة فلسـفتها وأسـاليب تخطيطهـا وأدوات قياسها (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)،ص ١٩.

٦- فايـز إبراهيـم الحبيب،التنميـة الاقتصادية (الرياض: عمادةستورن المكتبات، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

7- Anne Jégou, Thèse de doctorat de géographie, (Paris 1 Panthéon-Sorbonne, 2011), Territoires, acteurs, enjeux des dynamiques de durabilité urbaine: le cas de la métropole parisienne [archive], p. 35.

8-http://www.environmentandsociety.org/tools/keywords/hans-carl-von-carlowitz-and-sustainability

٩- توماس روبـرت مالتوس (١٤ فبراير ١٧٦٦ - ٢٣ ديسـمبر ١٨٣٤) باحث سـكاني واقتصادي سياسي إنجليزي. مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني.

١٠- الموسـوعة العربية، مالتوس (توماس روبرت -) (١٧٦٦- ١٨٣٤م). http://www./arab-ency.com/ar

11- John Stuart Mill (20 May 1806 – 8 May 1873) was a British philosopher, political economist and civil servant.

١٢ - مصطفـى يوسـف كافـي، التنميـة المسـتدامة (عمـان: شـركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع٢٠١٧)، ص ١٣١.

١٣ - ثيـودور روزفلـت (١٨٥٨ ١٩١٩) هـو سياسـي ومصلـح أمريكي شـغل منصب الرئيس السـادس والعشـرين للولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٠١ إلى ١٩٠٩.

١٤- ماجد أبو زنـط وعثمان غنيم، التنمية

المستدامة اطار فكري، المنار:المجلد ١٢ العدد١،(٢٠٠٦)،ص١٥٨،١٥٧

15 -Harold Hotelling, The Economic of Exhaustible Resources, The Journal of Political Economy, Vol.39, No.2. (April, 1931).

16- Bertrand Lepinoy, Economie et Energie: Quels avenirs pour le tiers monde, Editions TECHNIP, Paris, (1985), P 49.

١٧- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ١٣٩.

١٨- أحمد حسين علي الهيتي، عمار محمد سلو أحمد العبادي، أسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات أسعار النفط الخام، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد ١٥، المجلد ٥، (٢٠٠٩)، (صص ١٤٤-٥٥٥)، ص ١٤٩.

١٩ - نادي روما هو مركز أبحاث يهتم بمختلف القضايا السياسية والدولية. تأسس في ١٩٦٨ وبدأ اهتمامه بالشأن العام في ١٩٧٢ من خلال الشهير "حدود النمو The Limits to Growth". وتبعاً لمطبوعات النادي، فإن الإنسان هو عادة عدو البشرية، ولذلك فإن الديموقراطية لن تكون مناسبة للحقبة التالية. وبالرغم من ذلك، فإن الزيادة السكانية، الاحترار العالمي، أزمة المياه، والمجاعات يمكن أن تلبي حاجة البشرية لعدو مشترك. وقد تأسس نادي روما في ابريل ١٩٦٨ عن طريق رجل الاقتصاد الايطالي أورليو رتشي، وألكسندر كن، العالم الاسكتلندي. وتكون في البداية مجموعة دولية صغيرة من الأشخاص في مختلف المجالات الأكاديمية، المجتمع المدني، الدبلوماسي، الصناعي، وكان لقائهم في ڤيلا بروما، إيطاليا، ومن هنا جاء الاسم.

٢٠- جاي رايت فوريستر (بالإنجليزية: Jay Wright Forrester) (١٩١٨ - ٢٠١٦)[٣] هو مهندس، وأستاذ جامعي، وعالِم حاسب آلي من الولايات المتحدة الأمريكية. ولد في مقاطعة كستر (نبراسكا). [٤] وهو عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، والأكاديمية الوطنية للهندسة.

٢١- انظر: دونيللا.هـ وآخرون، حدود النمو (تقرير لمشروع نادي روما عن مأزق البشرية)، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢).

22- Observatoire de la responsabilité sociale des entreprises, Développement Durable: un défi pour les managers, (Paris: Editions AFNOR, 2004), p.7

٢٣- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق ١٦ مارس ٢٠٠١، ص. ١.

24- Julien Haumont et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, (Paris, France, 2010), p. 19.

٢٥ - غرو هارلم برونتلاند (بالنرويجية: Gro Harlem Brundtland)؛ وُلدت في العشرين من أبريل ١٩٣٩) وهي سياسية نرويجية ديمقراطية اشتراكية، ودبلوماسية، وطبيبة، وأحد الزعماء الدوليين في التنمية

المستدامة والصحة العمومية. ولقد خدمت لثلاث حقب زمنية كرئيسة وزراء النرويج (١٩٨١، ١٩٨٦–٨٩، ١٩٩٠–٩٦)، كما خدمت أيضًا كمديرٍ عام منظمة الصحة العالمية.

26- Bruntland, G. (ed.). Our Common Future: The World Commission on Environment and Development, (Oxford: Oxford University Press, 1987).

٢٧ - انظر وثقة مستقبلنا المشترك على موقع هيأة الأمم المتحدة على الرابطة::

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/42/427

28- Bruntland, G. (ed.). Our Common Future, opv cite.

٢٩ -انظر: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،١٩٨٩) ،ص ٨٣.

٣٠- عُقد في ريو دي جانيرو في الفترة ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، عُرف وقتها باسم قمة الأرض، ومن ثم أُطلق عليه بعد ذلك اسم مؤتمر ريو، وأدى إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة، واعتمد ثلاثة اتفاقات رئيسية، إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وهو سلسلة من المبادئ التي تعرِّف حقوق ومسؤوليات الدول، جدول أعمال القرن ٢١، وهو خطة عمل عالمية لتعزيز التنمية المستدامة، بيان مبادئ الغابات، وهو مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في أنحاء العالم.

٣١- انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة ريو دو جانيرو ١٩٩٢.

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I(

٣٢ -ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي في السودان، العدد الخامس، إبريل (٢٠٠٨)، ص١٢.

٣٣-ضرار الماحي العبيد أحمد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص١٠.

٣٤- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، مليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١، ص١٩.

35-Julien Haumont et Bernard MAROIS, Op. Cit., p.19.

٣٦ - يمكن الحصول على أغلب الوثائق المتعلقة بالاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات من خلال موقع هيأة الأمم المتحدة ومن خلال هذه الرابطة:

http://www.un.org/ar/documents/index.html

37- Biraima, M.E., (2004). Al Tanmiyyah Al Mustadamah: TaasisMaqasidi. Epistemological Enlightenment

Centre, Khartoum. 10-Ehrlich, P.R., (1971). The Population Bomb. New York:Ballantine.

38- Don Geis and Tammy Kutzmark, Developing Sustainable communities. The future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development Web, 2/12/1998. P2.

39-Dennis Church, Building Sustainable Communities: An opportunity and A vision for a future that works, EcoIQ Web site, 2/12/98.

٤٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤)، ص١٤. www.arab-hdr.org

٤١- زواوية حلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، (سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢/٢٠١٣)، ص ١٢٨.

42-Marie Claude SMOUTS, Le développement durable (Paris: Editions Armand Colin,, 2005), p.4.

43-Herman Edward Daly (born July 21, 1938) is an American ecological and Georgist economist and emeritus professor at the School of Public Policy of University of Maryland, College Park in the United States. Daly was Senior Economist in the Environment Department of the World Bank, where he helped to develop policy guidelines related to sustainable development.

44 -LOOK: Daly, Herman E. Beyond Growth: The Economics of Sustainable Development. (Boston: Beacon Press,1996).

٤٥ - يرت لاتوس، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي الى بناء مجتمع بديل، ترجمة البير خوري ط١)بيروت: الشركة العالمية للكتاب ٢٠٠٧(،صص٤٨، ٤٩.

٤٦ -عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٠)،ص٥٥.

٤٧ -سعد الدين إبراهيم: عرض عام لأوراق ومداولات التنمية المستقلة التي عقدت في عمان ما بين ٢٦-١٩٨٦/٤/٢٩، ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، في ٢٥- ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – المعهد العربي للتخطيط بالكويت- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الجزء الأول (القضايا العامة)، ١٩٨٨، ص ٧٥.

٤٨ - كمـال رزيـق، التنميـة المسـتدامة فـي الوطـن العربي مـن خلال الحكـم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد ٢٥ (٢٠٠٢).ص ٣.

٤٩- حـر قدوري الرفاعي، التنمية المسـتدامة مـع تركيـز خـاص علـى الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس لـلإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسـية في سـبتمبر ٢٠٠٦، المنظمـة العربية لـلإدارة – جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧، ص. ٢٤.

٥٠ -عثمـان محمـد غنيـم وماجـدة أبوزنـط، إشـكالية التنمية المسـتدامة في ظـل الثقافة الاقتصاديـة السـائدة، دراسـات العـدد١، يناير/كانون الثاني،(٢٠٠٨)، ص ١٧٦.

٥١- علـي خليفـة الكـواري، ماهيـة التنميـة الاقتصاديـة الاجتماعية.. وجهة نظر حول التنمية في أقطـار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دراسة غير منشورة، فبراير ١٩٩٨.

٥٢- الوزاني كنزة وتلعيش خالد، أثر الفسـاد الإداري علـى أبعاد التنمية المسـتدامة في الجزائر، طروحة ماسـتر، جامعة جيلالي بونعامـة، (خميـس مليانـة، كليـة الحقوق والعلوم السياسـية، قسـم العلوم السياسـية، ٢٠١٥)، ص ٣٨.

53- Florence Rodhain. Changer les mots à défaut de soigner les maux? Critique du Développement Durable. Revue Française de Gestion, Lavoisier, (2007), pp.203-209.

54- Paul DE BAKER, les indicateurs financiers du développement durable, Editions d'Organisation (Paris, France, 2005), p. 15.

55-Sen. A. K. (2000). «The Ends and the Means of Sustainability.» Key note. p2.

56- Sen. A. K. (2000). Ibid. P2.

57- Sen. A. K. (2000). Ibid. P1.

58-Sen. A. K. (2000). Ibid. p6.

59- Schumacher, E. F. (1999). Small is Beautiful, Economics as if People Mattered, 25 years later... with commentaries, Hartley & Marks Publishers, Inc., Point Roberts.p 139.

٦٠- عبـدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المسـتدامة بين الحق في اسـتغلال المـوارد الطبيعية والمسـؤولية عـن حمايـة البيئـة، (أوت: ٢٠٠٧)، ص ١٠. انظـر الرابطـة : آخـر زيـارة ٢٠١٨/١/١٠: ٦٤٨/http://csrsa.net/post

61- Ministère de l'industrie du Canada, Le développement durable: concepts, mesures et déficiences des marchés et des politiques au niveau de l'économie ouverte, document hors-série n° 16, octobre (1997), p.7

٦٢- الغامـدي بـن جمعـان عبـد الله، التنميـة المسـتدامة بين الحق في اسـتغلال الموارد الطبيعيـة والمسـؤولية عن حمايـة البيئة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيـز العـدد ١ المجلـد ٢٣، (٢٠٠٩)، صص ١٩-٢٤.